شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المحتويات	الصفحات
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	3 - 4
تقرير مجلس الإدارة	5 - 7
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	8 - 13
بيان المركز المالي الموحد	14
بيان الدخل الموحد	15
بيان الدخل الشامل الموحد	16
بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد	17
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	18 - 19
بيان التدفقات النقدية الموحد	20
بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد	21
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	22 - 74

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال شركة الإثمار القابضة ش.م.ب وشركاتها التابعة عن السنة المالية من 1 رجب 1446 إلى 11 رجب 1447هـ الموافق 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فإن هيئة الرقابة الشرعية لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب وشركاتها التابعة (مجتمعة "الإثمار") قد قامت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بما يلي:

1- إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمنتجات وأعمال وأصول الشركة، وتعميمها من خلال إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي التابعة للمجموعة، ومتابعة تنفيذها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التابعة للمجموعة، مع التأكيد على إدارة الشركة إلى مزيد من العناية بالأحكام الشرعية للمعاملات.
2- دراسة آليات التمويل والاستثمار والمضاربات المختلفة وإعداد مستنداتها مع إدارة الشركة.
3- فحص الحسابات والسجلات والمعاملات ومراجعة بعض عيناتها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التابعة للمجموعة وفقًا لمعايير التدقيق الشرعية المعمول بها.
4- الاطلاع على تقرير المدقق الخارجي والنظر في ملاحظاته.
5- التحقق من مصادر الدخل والنفقات وذلك من خلال مراجعة الميزانية العمومية الموحدة وبيان الدخل الموحد ومجمل الأعمال المصرفية للإثمار.

لقد راقبنا المبادئ المعتمدة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي نفذتها الإثمار القابضة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كما قمنا بالمراقبة لإبداء رأينا عما إذا كانت الإثمار قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات التي صدرت من قبلنا، وقرارات الهيئة الشرعية المركزية والأنظمة والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

إنّ مسؤولية التأكد من أنّ الإثمار تعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي شرعي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات الإثمار، وفي إعداد تقرير لكم.

وبناء عليه تقرر هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:

فيما يخص أعمال الإثمار عامة:

أ- أن مجمل أعمال وأنشطة الإثمار تمت وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

ب- أن حساب تخصيص وتوزيع الأرباح والخسائر في حسابات المضاربة متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ج- أنه تم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأن مسؤولية إخراج الزكاة –إن وجدت- بالنسبة للمساهمين تقع على عاتقهم.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال شركة الإثمار القابضة ش.م.ب وشركاتها التابعة عن السنة المالية من 1 رجب 1446 إلى 11 رجب 1447هـ الموافق 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

الدخل غير المتوافق مع الأحكام والمبادئ الشرعية:

لضمان الالتزام بالفتاوى والتوجيهات السابقة لهيئة الرقابة الشرعية فيما يخص الأصول غير المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فقد راجعت الهيئة بيان دخل الشركة الموحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتبين لها أنّ الاثمار قد أفصحت عن الإيرادات والنفقات المرتبطة بالأصول التقليدية وبالخصوص الإيضاح **الوارد برقم (35).** وحيث إنه قد تم التخلص من أغلب تلك الأصول غير الشرعية **بتاريخ 7 يوليو 2022، فلم تتحقق** أية مكاسب غير شرعية لسنة 2025.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق شركة الاثمار القابضة والقائمين عليها إلى ما يحبه ويرضاه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صدر هذا التقرير في يوم الخميس 17 شعبان 1447هـ الموافق 5 فبراير 2026.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

رئيس الهيئة	عضو الهيئة	عضو الهيئة	عضو الهيئة
سماحة الشيخ عبدالله المنيع	فضيلة الشيخ أسامة بحر	فضيلة الشيخ محسن آل عصفور	فضيلة الشيخ نظام يعقوبي

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم عن أنشطة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مع البيانات المالية الموحدة المدققة للإثمار وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

الأنشطة الرئيسية
تمتلك الإثمار القابضة ش.م.ب. مباشرةً شركتان تابعتان رئيسيتان، هما بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) (بنك الإثمار)، وهو بنك تجزئة إسلامي يتولى أعمال التجزئة المصرفية الأساسية، والأخرى آي بي كابيتال ش.م.ب. (مقفلة)، وهي شركة استثمارية إسلامية تحتفظ بالاستثمارات وغيرها من الأصول غير الأساسية. الشركتان التابعتان مسجلتان و مرخصتان من قبل مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة في مجموعة كبيرة من الخدمات المالية التي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والتجارية وإدارة الاصول والأعمال المصرفية الخاصة، وإدارة الصناديق، وتطوير العقارات.

المركز المالي الموحد والنتائج
تم عرض المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، بالإضافة إلى النتائج الموحدة لنفس السنة المنتهية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

سجلت المجموعة صافي ربح قدره 27.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة مع صافي ربح بمبلغ 33.7 مليون دولار أمريكي لسنة 2024. صافي الربح العائد لمساهمي الشركة قدره 1.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ، مقارنة بصافي ربح وقدرها 10.5 مليون دولار أمريكي لعام 2024. بلغ إجمالي الأصول 7,584.2 مليون دولار كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 6,847.4 مليون دولار).

أعضاء مجلس الإدارة
فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:
صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (رئيس مجلس الإدارة)
السيد تونكو يعقوب خيرا
الدكتورة أماني خالد بورسلي
الشيخ محمد عبدالله عبدالكريم الخريجي
السيدة الهام إبراهيم عبدالله حسن
السيد جمعة حسن أبل

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته ، واستناداً إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية، والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية. قرار رقم (3) لسنة 2022 يبين الجدول أدناه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (يتبع)

أولاً: تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الأسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى**	المجموع			
أولاً: الأعضاء المستقلون											
1. الدكتورة أماني خالد بورسلي	-	12,667	-	12,667	-	-	-	-	-	12,667	-
2. السيدة إلهام إبراهيم عبدالله حسن	-	12,667	-	12,667	-	-	-	-	-	12,667	-
3. تونكو يعقوب خيرا	-	10,292	-	10,292	-	-	-	-	-	10,292	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1. صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	-	7,917	-	7,917	-	-	-	-	-	7,917	-
2. الشيخ محمد عبدالله الخريجي	-	7,917		7,917						7,917	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيون:											
1.جمعة حسن علي ابل	-	7,917	-	7,917	-	-	-	-	-	7,917	-
المجموع	**-**	**59,377**	**-**	**59,377**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**59,377**	**-**

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:
* وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظة:
1- ليس لدى المجموعة أي مدفوعات مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات مصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، لاتوجد مكافأة للسنة.

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (البونس)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2025	المجموع الكلي
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	**-**	**-**	**-**	**-**

جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني
ملاحظة:
1. لا توجد أي رواتب أو بدلات أو مكآفات للإدارة التنفيذية بسبب طبيعة الشركة القابضة.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (يتبع)

نسبة أعضاء مجلس الإدارة

نسبة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الإثمار موضحة كالتالي:

الأسم	عدد الأسهم	
	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	106,100	106,100
تونكو يعقوب خيرا	106,100	106,100

أرباح الأسهم

لم يتم اقتراح توزيع أرباح لعام 2025 (2024: لا شيء).

المدققون

يوصي مجلس الإدارة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو كمدققين خارجيين للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026 بعد أخذ موافقة الجهات التنظيمية والمساهمين.

بالنيابة عن مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة
11 فبراير 2026

إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة

كي بي ام جي فخرو
التدقيق
الطابق الثاني عشر، برج فخرو
صندوق بريد 710، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : +973 17224807
فاكس : +973 17227443
الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/bh
س.ت : 6220 - 2

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.
المنامة – مملكة البحرين

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الشركة") والشركات التابعة لها (ويشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والدخل والاسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، ونتائج أعمالها الموحدة، والدخل والاسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد، والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وتدفقاتها النقدية الموحدة، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو التي حددتها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم *"مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (ويشار إليهما معاً بـ "المدونة")، وذلك بالقدر المنطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين. كما أننا قد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً للمدونة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

© 2026 كي بي إم جي فخروهي شركة تضامن بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الاعضاء المستقلة المنتسبة الى كي بي إم جي الدولية المحدودة وهي شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. كل الحقوق محفوظة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض قيمة عقود التمويل

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4(د)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.3، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم 31 من البيانات المالية الموحدة).

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية عقود التمويل لمجموع الموجودات؛ • انخفاض قيمة عقود التمويل يشمل: ➢ تقديرات وأحكام معقدة على كل من توقيت واحتساب انخفاض القيمة، بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة؛ ➢ استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تمارس المجموعة اجتهادات جوهرية وتضع عدداً من الفرضيات لتطوير نماذج الخسائر الائتمانة المتوقعة التي يتم تحديدها كدالة لتقييم احتماليه حدوث التعثر في السداد ("PD") ، واخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية المعنية ؛ ➢ متطلبات الإفصاح المعقدة فيما يتعلق بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام الرئيسية والمدخلات المادية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. • الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس استشرافي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة. ***اختبار أنظمة الرقابة*** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي: • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود تمويل الشركات منتظمة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
• يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قصور نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة.	***الاختبارات التفصيلية*** تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها: • اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات منتظمة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المؤهلة، وعلى هذا الأساس تم تقييم ملائمة تصنيف الائتمان ووضعه في المرحلة الصحيحة؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛ • إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛ • اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ • اختيار عينة من التعديلات اللاحقة على النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. • تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقًا لمعايير اعداد التقارير المالية الواجب تطبيقها. ***الاستعانة بالمتخصصين*** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك مختصين لدينا لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات وتحدي افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: • لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • لقد قمنا بإشراك اخصائينا في إدارة مخاطر الائتمان لمساعدتنا في: ▪ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	▪ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ▪ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. ***الإفصاحات*** قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لعقود التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

التأكيد على أمر – أسس الإعداد

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 1.1 من هذه البيانات المالية الموحدة، والتي تشرح الأحكام والفرضيات الجوهرية المتعلقة بتقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة فرضية مبدأ الاستمرارية لإعداد البيانات المالية الموحدة. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذه الأمور.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع الحصول على الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الادارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الشركة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية الداخلة ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة، ونبقى وحدنا المسئولين عن رأي التدقيق الصادر عنا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته) والمجلد رقم (4) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (4) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال الشركة أو مركزها المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
12 فبراير 2026

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2025
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2025 (مدققة)	كما في 31 ديسمبر 2024 (مدققة)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	3	457,309	439,459
ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	4	193,617	118,506
عقود التمويل	5	3,546,721	2,794,953
أوراق مالية استثمارية	6	2,451,824	2,634,441
استثمارات في شركات زميلة	7	108,580	106,584
موجودات أخرى	8	218,031	127,697
استثمارات عقارية	9	153,770	200,482
عقارات قيد التطوير	10	181,776	176,276
ممتلكات ومعدات	11	258,779	232,179
موجودات غير ملموسة	12	13,830	16,846
إجمالي الموجودات		**7,584,237**	6,847,423
المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية			
حسابات جارية للعملاء	13	2,453,658	1,981,786
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	14	1,108,605	1,718,905
المطلوبات الأخرى	15	357,224	438,186
إجمالي المطلوبات		**3,919,487**	4,138,877
شبه حقوق الملكية	16	**3,483,667**	2,527,680
حقوق الملكية			
رأس المال	17	757,690	757,690
أسهم الخزينة	17	(30,149)	(30,149)
الاحتياطيات	18	112,045	112,527
خسائر متراكمة		(827,641)	(828,650)
مجموع حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي الشركة		**11,945**	11,418
حصة غير مسيطرة	19	169,138	169,448
مجموع حقوق الملكية		**181,083**	180,866
إجمالي المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية		**7,584,237**	6,847,423

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 فبراير 2026، ووقعها بالنيابة عنهم:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	إلهام حسن	ميّسان المسقطي
رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (مدققة)	31 ديسمبر 2024 (مدققة)
الدخل			
الدخل من عقود التمويل	21	311,800	381,993
الدخل من استثمارات	22	372,333	472,925
إيرادات أخرى - صافي	23	81,215	80,434
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وغير المالية		(17,720)	(18,107)
صافي الدخل		**747,628**	917,245
الحصة من خسائر شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية		(2,875)	(6,934)
إجمالي الدخل		**744,753**	910,311
المصروفات			
المصروفات التشغيلية	24	218,399	197,794
الإستهلاك والإطفاء		27,527	22,130
إجمالي المصروفات		**245,926**	219,924
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة، والدخل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة		**498,827**	690,387
مخصصات الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي	25	368	(32,755)
ربح قبل الدخل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة		**499,195**	657,632
مطروحاً: صافي الربح المنسوب إلى شبه حقوق الملكية		(369,723)	(532,655)
الربح قبل الضرائب الخارجية		**129,472**	124,977
مصروفات الضرائب	26	(102,343)	(91,258)
ربح السنة		**27,129**	33,719
العائد إلى:			
مساهمي الشركة		1,121	10,459
حصة غير مسيطرة		26,008	23,260
		27,129	33,719
ربحية السهم الأساسية والمخففة	20	**0.04 سنت أمريكي**	0.36 سنت أمريكي

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة

ميسّان المسقطي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.
بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	(مدققة)	(مدققة)
ربح السنة	**27,129**	33,719
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل		
تغيرات القيمة العادلة على الأرض والمبنى	(1,789)	(647)
العائد لشبه حقوق الملكية	1,191	788
البنود التي قد تم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل		
فروقات تحويل العملات الأجنبية الناشئة من تحويل العمليات الأجنبية	4,901	5,966
تغيرات القيمة العادلة على استثمارات عقارية	(2,438)	(931)
تغيرات القيمة العادلة على استثمارات في شركات زميلة	275	1,185
إعادة تدوير احتياطي عند استبعاد أصول	(2,571)	-
تغيرات القيمة العادلة على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(27,488)	32,514
العائد لشبه حقوق الملكية	17,785	(27,617)
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة	(10,134)	11,258
إجمالي الدخل الشامل	**16,995**	44,977
العائد إلى:		
مساهمي الشركة	527	7,083
حصة غير مسيطرة	16,468	37,894
	16,995	44,977

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	(مدققة)	(مدققة)
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة، والدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية والضريبة	**498,827**	690,387
معدلاً لما يلي:		
مطروحاً: الدخل غير العائد إلى شبه حقوق الملكية	(35,555)	(40,566)
زائداً: مصروفات غير العائدة إلى شبه حقوق الملكية	245,926	219,924
مطروحاً: نصيب الشركة في الخسارة الخاصة بها / الحصة في الاستثمارات	3,821	7,268
مطروحاً: مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية وغير مالية	17,720	18,107
مطروحاً: المخصص لمخصصات انخفاض القيمة العائدة إلى شبه حقوق الملكية	1,889	(23,411)
مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه حقوق الملكية	**732,628**	871,709
مطروحاً: حصة المضارب	(362,905)	(339,054)
الربح العائد لشبه حقوق الملكية	**369,723**	532,655
الدخل الشامل الآخر الذي قد يتم تصنيفه لاحقاً لبيان الدخل – العائد لحقوق الملكية	(18,976)	26,829
مجموع الدخل الشامل - العائد لشبه حقوق الملكية	350,747	559,484
مطروحاً: الدخل الشامل الآخر غير الخاضع للتوزيع الفوري	18,976	(26,829)
مجموع الدخل الشامل الخاضع للتوزيع الفوري	**369,723**	532,655

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	رأس المال	أسهم الخزينة	الاحتياطيات	خسائر متراكمة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي الشركة	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
في 1 يناير 2025	**757,690**	**(30,149)**	**112,527**	**(828,650)**	**11,418**	**169,448**	**180,866**
ربح السنة				1,121	**1,121**	26,008	**27,129**
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-				
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	(594)	-	**(594)**	(9,540)	**(10,134)**
	-	**-**	**(594)**	**1,121**	**527**	**16,468**	**16,995**
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	112	(112)	**-**	-	**-**
الحركة من توزيعات الأرباح من قبل الشركات التابعة	-	-	-	-	-	(12,639)	**(12,639)**
انخفاض المساهمة في شركة تابعة	-	-	-	-	-	(4,139)	**(4,139)**
في 31 ديسمبر 2025	**757,690**	**(30,149)**	**112,045**	**(827,641)**	**11,945**	**169,138**	**181,083**

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	رأس المال	أسهم الخزينة	الاحتياطيات	خسائر متراكمة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي الشركة	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
في 1 يناير 2024	757,690	(30,149)	114,857	(838,063)	4,335	157,804	162,139
ربح السنة	-	-	-	10,459	10,459	23,260	33,719
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	(3,376)	-	(3,376)	14,634	11,258
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	(3,376)	10,459	7,083	37,894	44,977
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	1,046	(1,046)	-	-	-
الحركة من توزيعات الأرباح من قبل الشركات التابعة	-	-	-	-	-	(11,543)	(11,543)
انخفاض المساهمة في شركة تابعة	-	-	-	-	-	(14,707)	(14,707)
في 31 ديسمبر 2024	757,690	(30,149)	112,527	(828,650)	11,418	169,448	180,866

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

		للسنة المنتهية في	
	إيضاح	**31 ديسمبر 2025**	31 ديسمبر 2024
		(مدققة)	(مدققة)
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح قبل الضرائب الخارجية من:		129,472	124,977
تعديلات في:			
الاستهلاك والإطفاء		27,527	22,130
الحصة من نتائج الشركات الزميلة بعد الضرائب		2,875	6,934
(عكس) / مخصص الانخفاض في القيمة - بالصافي	25	(368)	32,755
الدخل من الاستثمارات		(372,333)	(472,925)
تكلفة التمويل على صافي مستحقات الإجارة		7,524	6,449
أرباح من بيع ممتلكات ومعدات		(2,222)	(161)
خسارة التشغيل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		(207,525)	(279,841)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
أرصدة لدى المصارف تستحق بعد تسعين يوماً وتشمل			
أرصدة لدى المصارف المركزية تتعلق بالحد الأدنى للاحتياطي		926	(4,637)
عقود التمويل		(767,947)	(170,209)
موجودات أخرى		(74,655)	2,326
الحسابات الجارية للعملاء		477,254	245,365
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى		(603,386)	523,788
مبالغ مستحقة لمستثمرين		-	(8,735)
المطلوبات الأخرى		(45,493)	100,776
شبه حقوق الملكية		952,464	(204,781)
الضرائب المدفوعة		(129,841)	(58,710)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		**(398,203)**	145,342
الأنشطة الاستثمارية			
أوراق مالية استثمارية		548,865	124,902
ممتلكات ومعدات		(41,310)	(76,995)
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**507,555**	47,907
الأنشطة التمويلية			
سداد صافي مستحقات الإجارة		(15,475)	(13,016)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(15,475)**	(13,016)
تسوية تحويل العملات الأجنبية		(8,264)	431
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**85,613**	180,664
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**515,303**	334,639
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		**600,916**	515,303
تفاصيل النقد وما في حكمه:			
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية		457,309	439,459
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى		193,726	118,848
مطروحاً: ودائع ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من 90 يوماً وأرصدة لدى المصارف المركزية تتعلق بالحد الأدنى للاحتياطي		(50,119)	(43,004)
		600,916	515,303

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	مضاربة الشامل البوسفور*	الودائع العقارية الاوروبية*	الودائع العقارية الأمريكية *	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2025	**6,250**	**9,877**	**4,708**	**20,835**
إضافات	-	-	-	-
حركة العملات الأجنبية	-	1,328	-	1,328
استردادات/استبعادات/استحقاقات	-	-	-	-
صافي الزيادة	-	1,328	-	1,328
صافي الدخل	-	-	-	-
حصة المضارب	-	-	-	-
رسوم الوكالة الثابتة	-	-	-	-
رسوم الوكالة المتغيرة	-	-	-	-
إجمالي حصة إدارة المجموعة	-	-	-	-
توزيعات / سحوبات	-	-	-	-
في 31 ديسمبر 2025	**6,250**	**11,205**	**4,708**	**22,163**

	مضاربة الشامل البوسفور*	الودائع العقارية الاوروبية*	الودائع العقارية الأمريكية *	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2024	6,250	10,783	25,236	42,269
إضافات	-	-	-	-
حركة العملات الأجنبية	-	(906)	-	(906)
استردادات/استبعادات/استحقاقات	-	-	-	-
صافي النقص	-	(906)	-	(906)
صافي الدخل	-	-	-	-
حصة المضارب	-	-	-	-
رسوم الوكالة الثابتة	-	-	-	-
رسوم الوكالة المتغيرة	-	-	-	-
إجمالي حصة إدارة المجموعة	-	-	-	-
توزيعات / سحوبات	-	-	(20,528)	(20,528)
في 31 ديسمبر 2024	6,250	9,877	4,708	20,835

* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الاساسية.

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1 تقرير المنشأة

تأسست شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار" أو "الشركة") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية وتم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 20-15210 بتاريخ 26 أكتوبر 2016. سابقاً، تم تأسيس الإثمار كبنك استثماري بتاريخ 13 أغسطس 1984 تحت اشراف مصرف البحرين المركزي. بعد إعادة الهيكلة على مر السنين، تم الترخيص لشركة الإثمار القابضة بموجب المجلد رقم (4) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي كشركة استثمارية من الفئة الأولى.

المقر الرئيسي المسجل للشركة هو مبنى رقم 2080، طريق 2825، مجمع 428، ضاحية السيف، مملكة البحرين.

يعتبر دار المال الإسلامي ترست ("DMIT") الشركة الأم النهائية للإثمار، وهي عهدة إئتمانية مسجلة في كومنولث الباهاما.

يشرف مصرف البحرين المركزي على أنشطة الإثمار، وهي أيضاً خاضعة لإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

أسهم الإثمار العادية مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

تتمثل الانشطة الرئيسية التى يقوم بها الإثمار والشركات التابعة له (معاً "المجموعة") في مجموعة واسعة من الخدمات المالية والتي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد، والأعمال المصرفية التجارية، والاستثمارات المصرفية، والأعمال المصرفية الخاصة، وإدارة الأموال، وتطوير العقارات.

كما تتضمن أنشطة المجموعة القيام بوظيفة المضارب (الإدارة على أساس الأمانة) لأموال مودعة بغرض الاستثمار وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بتحريم استلام أو دفع الفوائد الربوية. تظهر هذه الأموال في البيانات المالية الموحدة تحت بند "شبه حقوق الملكية" وبند "موجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة". فيما يتعلق بشبه حقوق الملكية ، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة باستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابه بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلى الموضع والكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. أما فيما يتعلق بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة فإن صاحب حساب الاستثمار يفرض قيوداً معينة فيما يخص موضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. علاوة على ذلك، قد لا يسمح للمجموعة بمزج أموالها الخاصة مع أموال الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

تقوم المجموعة بأنشطتها التجارية من خلال المركز الرئيسي للإثمار والشركات الرئيسية التابعة للمجموعة وهي كالتالي:

	نسبة الملكية ٪			
	2025	2024	**بلد التأسيس**	**النشاط التجاري الرئيسي**
الشركات التابعة المباشرة				
بنك الإثمار ش.م.ب. (م) "البنك"	100	100	مملكة البحرين	أعمال مصرفية
آي بي كابيتال ش.م.ب. (م) "اي بي سي"	100	100	مملكة البحرين	إدارة الأصول
مكتب فيصل الخاص (سويسرا) إس إيه	100	100	سويسرا	إدارة الثروات والأصول
شامل فايننشال (لوكسمبرغ) إس إيه	100	100	لوكسمبرغ	استثمار قابضة
الشركات التابعة غير المباشرة				
بنك فيصل المحدود (إيضاح 1)	67	67	باكستان	أعمال مصرفية
شركة الاثمار للتطوير المحدودة	100	100	جزر الكايمان	عقارية
الجزيرة الصحية ذ.م.م	50	50	مملكة البحرين	عقارية
صندوق دلمونيا للتنمية	92	92	جزر الكايمان	عقارية

إيضاح 1: تملك المجموعة 67% من أسهم بنك فيصل المحدود، من خلال المساهمة القانونية المباشرة بنسبة 57% والمساهمة الغير المباشرة لدار المال الإسلامي ترست (DMIT) بنسبة 10%، والتي يحتفظ بها لصالح البنك.

شركة الخليج الإسلامية للاستثمار المحدودة (الباهاما) (IICG) هي إحدى الشركات التابعة للإثمار، والتي تأسست في كومنولث البهاما ، ومملوكة بنسبة 100 ٪ من دار المال الإسلامي ترست (DMIT).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1 تقرير المنشأة (يتبع)

1.1 فرضية الاستمرارية

كما في 31 ديسمبر 2025 ، بلغ إجمالي حقوق الملكية الموحدة للمجموعة 181.1 مليون دولار أمريكي (2024: 180.9 مليون دولار أمريكي)، وكانت خسائرها المتراكمة تتجاوز رأس مالها المدفوع. علاوة على ذلك، واصلت المجموعة تحقيق أرباح منخفضة، إلى جانب تدفقات نقدية تشغيلية سلبية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. استلزمت هذه الأحداث والظروف من إدارة المجموعة إجراء تقييم مفصل لفرضية الاستمرارية.

يعمل مجلس إدارة الإثمار على العديد من المبادرات لتعزيز مستوى حقوق الملكية الموحدة، وللوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمية لشركات المجموعة المرخصة، وملف السيولة للمجموعة خلال الإثني عشر شهراً القادمة اعتباراً من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة ("خطط تعزيز حقوق الملكية"). تشمل المبادرات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- إلغاء الخسائر المتراكمة مقابل رأس المال
- إصدار رأس مال إضافي عن طريق إصدار حقوق بقيمة تصل إلى 100 مليون دولار امريكي للمساهمين الحاليين. (المساهم الرئيسي) ملتزمة بدعم المجموعة وأعربت عن نيتها الاكتتاب في حصتها التناسبية في إصدار الأسهم الجديدة، والتي تبلغ حوالي 50 مليون دولار أمريكي. تتكون المساهمة المزمعة لدار المال الإسلامي ترست من مزيج من المساهمة النقدية والعينية، حيث تم دعم المكون العيني بتقييم مستقل. تعمل المجموعة حالياً على استكمال جميع الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة؛
- الدعم التنظيمي المستمر بشأن المسائل المتعلقة بمتطلبات رأس المال والسيولة على شركات المجموعة المرخصة؛
- التركيز على استرداد التعرضات التمويلية من خلال بيع أو تسييل الضمانات المعنية.
- وضع خطة لإعادة الهيكلة (المرحلة 2) بمساعدة مستشارين خارجيين لتعزيز الوضع المالي للمجموعة، ودعم خلق قيمة طويلة الأجل.

قامت إدارة المجموعة أيضًا بتقييم توقعات السيولة وحقوق الملكية للبنك ووحدات العمل الأخرى لفترة الإثني عشر شهراً القادمة اعتباراً من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. يتضمن تقييم الإدارة الافتراضات الهامة التالية:

- تحقيق تقدم إيجابي في الجوانب الرئيسية لخطط تعزيز حقوق الملكية؛
- التأكيد على التدفقات السلوكية الخارجة المتوقعة للمطلوبات وعلى التدفقات السلوكية الداخلة من الأصول؛
- زيادة توافر الأصول السائلة في شكل تسهيلات متوسطة الأجل لدعم السيولة بين البنوك؛
- القدرة على الحفاظ على الودائع الأساسية من خلال زيادة التركيز على العملاء من الشركات كجزء من نموذج العمل الجديد (متمثلة في التدفقات النقدية الفعلية لغاية تاريخ بيان المركز المالي)؛
- استخدام الأنماط السلوكية المتعلقة بالتمديد/التجديد للالتزامات، والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم؛
- لا تغيير في حالة المطلوبات الخاضعة للعقوبات وبالتالي لا توجد مدفوعات؛

تمثل هذه الفرضيات الرئيسية التي تستند إليها إدارة الشركة في تقييمها لفرضية الاستمرارية. اتخذت الإدارة ومجلس الإدارة أحكاماً جوهرية لتصل لاستنتاجها أن أساس فرضية الاستمرارية لا يزال مناسبًا، لا سيما في تقييم جدوى خطة رأس المال والتوقيت المتوقع لها، وقابلية استرداد تعرضات التمويل، ومعقولية تدفقات السيولة المتوقعة.

قام مجلس الإدارة بمراجعة الافتراضات والأحداث المذكورة أعلاه، إلى جانب العوامل المخففة، وخلُص بأنه لا يوجد عدم تيقن جوهري متعلق بهذه الافتراضات والأحداث، والتي قد تلقي بشكوك جوهرية على قدرة المجموعة على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة. بالتالي، فإن مجلس الإدارة يعتقد أن المجموعة ستكون قادرة على مواصلة أعمالها دون أي تقليص كبير للعمليات والوفاء بالتزاماتها لمدة الإثني عشر شهراً القادمة على الأقل من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. وعليه، تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1 تقرير المنشأة (يتبع)

2. السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد والعرض

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة") كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ووفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة للقواعد، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض استثمارات الأوراق المالية، والاستثمارات العقارية، التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدولار الأمريكي، كونها عملة عرض عمليات المجموعة. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي، ما لم يذكر خلاف ذلك. العملة الوظيفية للمجموعة هي الدينار البحريني، والعملة الوظيفية للشركة التابعة هي الروبية الباكستانية. تم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشأة باستخدام العملة الوظيفية لكل منها.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

2.2 أساس التوحيد

1) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على المنشأة إذا ، وفقط إذا كان لديها أ) السلطة على الأعمال التجارية ب) التعرض ، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة ؛ و ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يتم افتراض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من 50 ٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت ، قد توجد السيطرة من خلال أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها ؛ ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى ؛ ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع) ؛ د) حقوق التصويت المحتملة ؛ أو هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها ما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة ، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة ، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائداً متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.2 أساس التوحيد (يتبع)

2) حصص غير مسيطرة
يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. التغيرات في حصة المجموعة في أي شركة تابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة، يتم احتسابها على أنها معاملات حقوق ملكية.

3) الموجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بصفتها كوصي بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمارات الأخرى نيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المنشأة خاضعة لسيطرة المجموعة. يتضمن البيان الموحد للتغيرات في الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة معلومات عن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة تحت الإدارة من قبل المجموعة.

4) فقدان السيطرة
عندما تفقد المجموعة السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسبها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية
تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة بين مكونات المجموعة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد ربح المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6) العملة الأجنبية
أ) عملة التعامل وعملة العرض
يتم قياس العملة الوظيفية للبنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة باستخدام العملة الوظيفية في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة، والتي هي بالدينار البحريني (العملة المتداولة) ويتم عرضها بالدولار الأمريكي (عملة العرض).

ب) العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار صرف السوق السائدة في ذلك التاريخ. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

ج) تحويل العمليات الأجنبية
يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد التقارير نهاية السنة. يتم تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزءاً من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

تحويل العملات الأجنبية الناتج من توحيد العمليات الأجنبية المنسوبة لشبه حقوق الملكية يتم نسبته إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة استخدام بعض الأحكام، والتقديرات، والفرضيات المحاسبية الهامة التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات والمصروفات. يتم تقييم التقديرات والفرضيات باستمرار، وتستند إلى الخبرات التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة وفقاً للظروف. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات العامة بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل هذه التقديرات، وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن أهم استخدامات الفرضيات والتقديرات هي ما يلي:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان
عند تحديد الخسائرالائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقديرالمدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات التطلعية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.4 (أد) للسياسة التفصيلية.

انخفاض قيمة الشهرة
يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام، للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية.

انخفاض قيمة استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة لأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات حكمية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة، تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم لأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 12 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

في ظروف السوق الاستثنائية، ولغرض تحديد ما يشكل انخفاضا جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات، تأخذ الإدارة في الاعتبار العوامل الإضافية التالية:
- نيتهم المتعلقة بسنوات الاحتفاظ الخاصة بهذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بقصد الاستثمار الاستراتيجي، أو لأرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة أو المحلي تبعاً للوضع الاقتصادي غير المتيقن؛
- توقعات الانتعاش المتوقع للقيم السوقية خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و / أو
- توقعات الانتعاش المتوقع للأعمال الأساسية للمنشأة المستثمر فيها ضمن سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية للمؤسسة المترتبة على ذلك.

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة
تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، وصافي قيم الأصول المعدلة، ومنهجيات الدخل، ومنهجيات السوق. يتم تحديد تقديرات القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات الحكمية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة يتضمن قرارات حكمية، وعادة يستند على ما يلي:

أ. تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
ب. أحدث معاملات السوق؛
ج. القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
د. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
هـ. تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير
تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

موجودات/مطلوبات الضريبة المؤجلة
تقوم المجموعة باحتساب الضرائب المؤجلة على الفروق المؤقتة الجوهرية باستخدام طريقة الالتزام. يتم احتساب المطلوبات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة ويتم احتساب موجودات الضرائب المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم. يتم احتساب موجودات الضرائب المؤجلة فقط إذا كان هناك توقع معقول لتحقيقها في المستقبل المنظور. يتم تخفيض الضريبة المؤجلة إلى الحد أنه لم يعد من المحتمل أن تتحقق المنافع الضريبية ذات الصلة.

الأحكام

فرضية الاستمرارية
قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة
ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نيتها وقدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية

أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، وتمويلات مشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية لغير المتاجرة، وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية، وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص). يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

1- *أدوات حقوق الملكية* - هي أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2- أدوات الدين:

أدوات دين نقدية – هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المضاربة مستحقة الدفع.

أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة فى الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

3- *الأدوات الاستثمارية الأخرى* - الأدوات الاستثمارية التي لا تستوفي تعريف أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: أ) بالتكلفة المطفأة أو ب) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيف تدير المجموعة الموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية. في حالة كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو هو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين الأمرين قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال ، يتم الاحتفاظ بالأصول المالية لغرض المتاجرة)، عندئذٍ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تشمل العوامل التي تأخذها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الأصول، وكيفية تقييم أداء الموجودات ورفع التقارير عنه لموظفي الإدارة الرئيسيين، وكيفية تقييم المخاطر وكيف يتم إدارتها، وكيف يتم مكافأة المدراء.

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة
يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية
يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

د) عقود التمويل
عقود التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وعقود مضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب عقود التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تمويل المرابحات
المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً ربح على أساس دفعات مؤجلة، بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري خلال فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إماّ كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

التمويلات الأخرى تمثل قروضاً وسلفيات تقليدية، وهي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. يتم تسجيل هذه التمويلات مبدئياً بالقيمة العادلة، وتظهر لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعال.

تستلم المجموعة ضمانات في شكل نقد أو أوراق مالية أخرى، بما في ذلك الضمانات البنكية، والرهونات العقارية على الممتلكات أو الأسهم والأوراق المالية للمرابحة وغيرها من التمويلات عند الضرورة. إن سياسة المجموعة هي الحصول على الضمانات عند الاقتضاء. لضمان بقاء القيمة السوقية للضمانات الأساسية كافية، يتم تقييم الضمانات بشكل دوري.

تمويل مضاربة
المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

تمويل المشاركات
تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

هـ) النقد وما في حكمه
يتكون النقد وما في حكمه والمشار اليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد في الصندوق، والأرصدة غير المقيدة لدى المصارف المركزية ومصارف أخرى، واستثمارات سائلة قصيرة الأجل تحت الطلب أو التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل.

و) موجودات الإيجارات التمويلية
موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة ("المؤجر") بتأجير أحد الأصول للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقصر.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

و) موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية
إذا تم تعديل شروط عقد الإيجارات التمويلية للأصول، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من أصول التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات الإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقد الإيجارات التمويلية للأصول المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ز) إيداعات لدى المؤسسات المالية
تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة، واستثمارات وكالة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ح) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على الأرباح المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات المتعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفقاً لسياستها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب
يتم مبدئيا قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس
يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للأدوات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ط) استثمارات في شركات زميلة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد، عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي منشأة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة. تعتبر المنشأة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المنشأة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتحمل المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت أية تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة تتفق مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في أرباح الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

ي) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية تم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد ترجيع رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدارج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ك) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة حصرياً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الإنجاز المقدرة والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام عملية البيع.

ل) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بصور نشطة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية على أسس تجارية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حدٍ كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ل) القيمة العادلة للموجودات المالية (يتبع)

بالنسبة للموجودات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

في ظروف محدودة عندما تكون المجموعة غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة للأدوات من نوع حقوق الملكية، يمكن اعتبار تكلفة الأدوات بمثابة تقدير تقريبي للقيمة العادلة. في حال كان من الممكن تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة بتاريخ لاحق، يتم تقدير القيمة العادلة للأداة وفقاً للسياسة.

م) ممتلكات ومعدات
تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة، ماعدا الأراضي والمبانى. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بمعدلات تكفي لشطب تكلفتها على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

- مباني	50 سنة
- تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير
- أثاث ومعدات مكتبية ومركبات	3 إلى 10 سنوات
- موجودات حق الانتفاع	فترة التأجير

في عام 2022، غيرت الإدارة السياسة المحاسبية للأراضي والمباني من طريقة التكلفة إلى طريقة إعادة التقييم (أنظر إيضاح 11). يتم احتساب الأراضي والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد الاحتساب المبدئي، تظهر هذه الأصول بمبلغ إعادة التقييم. يتم إجراء التقييم دورياً من قبل مقيمي عقارات مهنيين ومستقلين. يتم استخدام احتياطي القيمة العادلة للممتلكات والمعدات لتسجيل الزيادات والانخفاضات عند إعادة تقييم الممتلكات والمعدات. في حالة بيع أي أصل، يتم تحويل أي رصيد في الاحتياطي فيما يتعلق بذلك الأصل، إلى الأرباح المستبقاة.

يتم احتساب الاستهلاك بشكل منفصل لكل جزء جوهري من فئة الموجودات. وأينما تتجاوز القيمة الدفترية لأي نوع من الموجودات قيمتها القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيضها مباشرةً إلى قيمتها القابلة للاسترداد. ويتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي، وتعديلها، حسبما يكون ملائماً، بتاريخ كل بيان مركز مالي.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات، أو إحتسابها كأصل منفصل كما هو ملائم، وذلك إذا ما احتمل حصول المجموعة على منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل للمجموعة، مع إمكانية قياس التكلفة بشكل موثوق. في حين يتم احتساب جميع التجديدات والتصليحات الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية.

ن) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى
أ. الشهرة
يتم تسجيل الشهرة المكتسبة في وقت الاستحواذ على الشركات التابعة في بيان المركز المالي الموحد كأصل. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، كونها فائض تكلفة الاستحواذ على القيمة العادلة لحصة المجموعة من صافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. كما في نهاية الفترة المالية، تظهرالشهرة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

يتم احتساب الشهرة السالبة الناتجة عن الاستحواذ على شركة أو منشأة في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب الاستحواذ على حقوق غير مسيطرة باستخدام طريقة الكيان الاقتصادي. بموجب طريقة الكيان الاقتصادي، فإن شراء حصة غير مسيطرة هو معاملة مع أحد المساهمين. وعليه، يتم تسجيل أي مقابل فائض على حصة المجموعة من صافي الأصول في حقوق الملكية المساهمين.

يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة مرة واحدة على الأقل سنوياً. أي انخفاض في القيمة يتم احتسابه فوراً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، والتي من المتوقع أن تستفيد من عملية الدمج، بغض النظر عما إذا تم تخصيص موجودات أو مطلوبات أخرى لشركة مستحوذ عليها من قبل المجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أم لا.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ن) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى (يتبع)

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ب. الموجودات غير الملموسة

برامج الحاسوب الآلي
تتم رسملة تراخيص برامج الحاسوب الآلي على أساس التكاليف المتكبدة للحصول على البرنامج المحدد وتشغيله. ويتم إطفاء هذه التكاليف على اساس العمر الانتاجي المتوقع (ثلاث إلى خمس سنوات). يتم احتساب التكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروفات عند تكبدها.

ويتم احتساب التكاليف التي ترتبط مباشرة بانتاج برامج قابلة للتحديد ومتميزة تحت سيطرة المجموعة، والتي قد ينشأ عنها مزايا اقتصادية تزيد عن التكلفة لما يزيد عن عام واحد كموجودات غير ملموسة. تتضمن التكاليف المباشرة تكاليف الموظفين المتعلقة بتطوير برامج الحاسب الآلي وجزءً مناسباً في التكاليف المباشرة ذات الصلة. ويتم إطفاء تكاليف تطوير برامج الحاسب الآلي المحتسبة كموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية.

موجودات أخرى غير ملموسة مستحوذ عليها
يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها وذو عمر انتاجي محدد، على سبيل المثال الودائع الأساسية، والعلامة التجارية، وعلاقات العملاء، بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية المقدرة بحد أقصى عشرين عاماً. وقد تم تحديد القيمة الدفترية المبدئية للودائع الأساسية وعلاقات العملاء من قبل مقيمين مستقلين على أساس طريقة معدل الربح التفاضلية للمدة المتوقعة للودائع.

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها بشكل سنوي أو أكثر، وفي حال إن وجدت مؤشرات لانخفاض القيمة، وتُدرج بالتكلفة مطروحاً منها الاطفاء المتراكم واي انخفاض في القيمة .

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الأخرى المكتسبة ذات العمر الانتاجي غير المحدد سنويًا لتحديد انخفاض القيمة، وتُدرج بالتكلفة مطروحًا منها الإطفاء المتراكم.

يتم إلغاء احتساب الأصل غير الملموس عند الاستبعاد (أي في التاريخ الذي يتوقف فيه المستلم عن السيطرة) أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده. يتم تضمين أي ربح أو خسارة تنشأ عند إلغاء احتساب الأصل (محسوبة على أنها الفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

س) موجودات مصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع
يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) كمحتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة البيع ويعتبر البيع محتملاً بدرجة كبيرة. وتظهر بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة لأي تخفيض مبدئي أو لاحق للموجودات (أو مجموعات التصرف) إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. ويتم احتساب الأرباح الناجمة عن أية زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للموجودات (أو مجموعات التصرف)، ولكن بحيث لا تزيد عن أي خسائر لانخفاض القيمة المتراكمة المحتسبة سابقاً. اما الأرباح أو الخسائر التي لم يتم احتسابها سابقاً في تاريخ بيع الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) فيتم احتسابها في تاريخ إلغاء الاحتساب.

ع) الضرائب الحالية
لا توجد ضريبة على دخل الشركات في مملكة البحرين. ومع ذلك، يتم تسجيل الضرائب المتعلقة بالشركات التابعة المدرجة في السلطات الضريبية وفقًا للوائح المحلية.

ف) الضرائب المؤجلة
تحتسب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروقات المؤقتة الناتجة عن القواعد الضريبية للموجودات والمطلوبات والقيمة الدفترية لأغراض التقارير المالية.

يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة عن جميع الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وترحيل خسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب إلى حد امكانية توافر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يتم مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وخسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب. تستخدم في الوقت الحاضر معدلات الضريبة السارية لاحتساب ضرائب الدخل المؤجلة.

ص) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (39) – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بحساب الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المؤهل والأرباح المستبقاة في نهاية السنة. الزكاة المتبقية تدفع من قبل المساهمين بصورة فردية. وتقوم المجموعة بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على شبه حقوق الملكية والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي الحسابات ذوي العلاقة. لا تتحمل الشركة أي التزام لدفع الزكاة وفقاً لوثائقها التنظيمية.

ق) مخصص منافع الموظفين
تحتسب منافع ومستحقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر سفر الإجازات وغير ذلك من المنافع قصيرة الأجل عندما تستحق للموظفين. يتم تحميل مساهمات المجموعة في خطط المساهمة المحددة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطط، للمجموعة التزامات قانونية واستدلالية بدفع المساهمات كلما استحقت دون وجود أي التزام عليها بدفع منافع مستقبلية.

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين وذلك نظير اشتراك شهري يتحمله كل من الموظفين وأصحاب العمل والذي يُحتسب على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. إن حصة مساهمات المجموعة في هذا المخطط الممول والتي تمثل برنامج مساهمات محددة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)، مزايا الموظفين يتم احتسابها كمصرفات عند تكبدها.

يستحق الموظفون الأجانب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني بالقطاع الأهلي على أساس طول مدة الخدمة والرواتب والعلاوات الأخرى حسب آخر رواتب وعلاوات مدفوعة. لقد تم عمل مخصص لهذه الالتزامات والتي تمثل مساهمة غير ممولة لبرنامج مزايا محددة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)، مزايا الموظفين، ويتم احتسابها على افتراض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ بيان المركز المالي، ويتم حسابها كمصروفات في الربح أو الخسارة. اعتبارًا من 1 مارس 2024، يتعين على جميع أصحاب العمل في البحرين تقديم مساهمات شهرية فيما يتعلق بمطافآت الموظفين الأجانب إلى هيئة التأمين الاجتماعي، والتي ستكون مسؤولة عن تسوية مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وقت انتهاء الخدمة. وتظل أي التزامات تعويضات قبل 1 مارس 2024 وأية تحويلات مستحقة قائمة إلى هيئة التأمين الاجتماعي في الفترات اللاحقة من التزامات الشركة.

يتم عمل مخصصات تكلفة منافع نهاية الخدمة، التي يكون مؤهل للحصول عليها بعض الموظفين العاملين لدى المجموعة، بموجب متطلبات قانون العمل الساري في الدول ذات العلاقة.

وبخصوص المكافآت المتغيرة، يتم إحتساب مخصص للمبالغ المتوقع دفعها وذلك إذا كان للمجموعة أي إلتزام قانوني أو استدلالي لدفع هذه المبالغ للموظف نتيجة خدمات قدمها في الماضي، ويمكن إحتساب هذه الالتزامات بطريقة موثوقة.

وبخصوص مكافآت حوافز الأسهم المتغيرة، يتم إحتساب مخصص للمبالغ المتوقع دفعها وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، بناء على قيمة صافي الأصول المعدلة لأحدث بيانات مالية موحدة مدققة للبنك.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ق) مخصص منافع الموظفين (يتبع)

المدفوعات على أساس الأسهم
يتم احتساب القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة للموظفين بتاريخ المنح كمصروف، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية خلال الفترة التي يستحق فيها الموظفون هذه المكافآت. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء لها، ليكون المبلغ المحتسب كمصروف وفقاً لعدد الأسهم التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء بتاريخ المنح.

الحوافز السنوية المؤجلة على أساس الأسهم
تماشياً مع سياسة المكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (المتحملين للمخاطر الجوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ثلاث سنوات. وتشمل الحوافز المؤجلة عنصراً نقدياً وعنصر أسهم. يتم تحويل مكون السهم إلى أسهم صورية للبنك بناء على القيمة الدفترية للسهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً بتاريخ كل إصدار بناءً على أحدث قيمة دفترية للسهم الواحد في البنك. يتم إظهار التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية الخاصة بهم بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو تحرير في بيان الدخل لفترة إعداد التقارير. جميع الحوافز المؤجلة تخضع لأحكام الإلغاء والاسترجاع.

ر) مبالغ مستحقة للمستثمرين
تصنف الأموال المستلمة من المودعين الذين يتحملون المخاطر المتعلقة بمجموعة إثمار أو الشركات التابعة على أنها "مبالغ مستحقة لمستثمرين".

ش) حسابات جارية للعملاء
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

ت) شبه حقوق الملكية

تمثل شبه حقوق الملكية أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب الوعاء المشترك لشبه حقوق ملكية، وللمجموعة ("المضـارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. تظهر جميع حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من شبه حقوق ملكية.

ث) الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة
تحت إطار الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، يقوم أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة بفرض قيود معينة فيما يتعلق بموضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. يتم الإفصاح عن هذه الحسابات بشكل منفصل في بيان التغييرات للموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

يتم احتساب حسابات الاستثمار مبدئيًا بالقيمة العادلة للمقابل المستلم في التاريخ الذي يصبح فيه العقد ساري المفعول.

بعد الاحتساب المبدئي، يأخذ القياس اللاحق لحسابات الاستثمار في الحسبان الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات الأخرى التي تم إنشاؤها خصيصًا لحساب حاملي حسابات الاستثمار مطروحاً منها أي خسائر في الأصول المنسوبة إلى حاملي حسابات الاستثمار.

خ) أسهم الخزينة
يتم احتساب هذه الأسهم على أنها انخفاض في حقوق الملكية. وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ذ) الاحتياطي القانوني

وفقًا لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، يتم تحويل 10٪ من صافي الربح الموحد للمجموعة للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50 ٪ من رأس المال المدفوع. ويكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه كما هو موضح في قانون البحرين للشركات التجارية (وتعديلاته) وغيرها من القوانين المحلية القابلة للتطبيق.

ض) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

ظ) مخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو استدلالية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

غ) نظام حماية حسابات الاستثمار المطلقة

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها المجموعة في حسابات الاستثمار والحسابات الجارية بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل المجموعة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام، وتحتسب كمصروف عند استحقاقها.

يغطي هذا النظام جميع الحسابات المؤهلة التي تحتفظ بها المجموعة، مع مراعاة بعض الاستثناءات المحددة، والحد الأقصى للمبلغ الإجمالي المستحق، واللوائح الأخرى التي تحكم إنشاء نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة.

أ أ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق التسهيلات المالية المتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وذلك وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (5) - "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة".

أ ب) احتساب الإيراد

1. المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة

يتم احتساب الإيرادات الناتجة عن المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة المحمّلة على الصناديق المدارة من قبل المجموعة على أساس حق المجموعة في استلام ذلك الدخل من الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة وشبه حقوق الملكية كما هو محدد في عقود المضاربة (صكوك الأمانة)، باستثناء الحالة التي تقوم المجموعة فيها بالتنازل مؤقتاً عن هذا الحق.

2. أرباح على عقود التمويل

يتم احتساب ربح معاملات المرابحة على أساس توزيع الأرباح لكل معاملة تناسبياً على مدى فترة المعاملة حيث تحمل كل فترة مالية حصتها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم أو لم يتم استلام مبلغ نقدي. ومع ذلك، يتم تعليق استحقاق الأرباح على معاملات المرابحة إذا تأخر تسديد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين يوماً، إلا إذا رأت إدارة الإثمار بأن هناك مبرراتٍ كافيةً لاستحقاق تلك الأرباح.

يتم استحقاق الايرادات من التمويلات الاخرى على أساس طريقة العائد الفعلي على مدى العقد. حينما لا يكون الايراد محدد تعاقدياً أو قابل للقياس كمياً، فيتم احتسابه عندما يصبح تحقيقه مؤكداً بشكل معقول أو عند تحققه.

3. أرباح الموجودات المقتناة بغرض التأجير

يتم تسجيل الإيرادات من عقود التأجير تناسبياً على مدى فترة الإيجار.

4. أرباح عقود المضاربة

يتم تسجيل الإيرادات من عقود المضاربة عندما يقوم المضارب بتوزيع الأرباح. ويتم تسجيل الحصة من خسائر السنة إلى حد امكانية اقتطاع هذه الخسائر من رأسمال المضاربة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ ب) احتساب الإيراد (يتبع)

5. أرباح عقود المشاركة
يتم احتساب حصة المجموعة من الأرباح لعقود المشاركة التي تستمر لأكثر من فترة مالية واحدة حينما يتم تسديدها جزئياً أو كلياً، فيما يتم احتساب حصة المجموعة من الخسائر في الحدود التي يتم فيها اقتطاع تلك الخسائر من حصة المجموعة في رأسمال المشاركة. بينما يتم احتساب الأرباح والخسائر لعقود المشاركة المتناقصة بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في حصة المجموعة في رأسمال المشاركة، وبالتالي الحصة التناسبية من الأرباح أو الخسائر.

6. الدخل من الصكوك
يتم احتساب الدخل من الصكوك من نوع أدوات الدين على أساس تناسبي زمنياً، وذلك استناداً إلى معدل العائد الأساسي لنوع الصك المعني.

يتم احتساب الدخل من الصكوك المشابهة لحقوق الملكية عند ثبوت حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

7. دخل أرباح الأسهم
يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عند التأكد من وجود حق الاستلام.

8. ربح من بيع استثمارات حقوق الملكية
بتم احتسابها بتاريخ المتاجرة وقت إلغاء احتساب الأوراق المالية الاستثمارية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية بتاريخ المتاجرة، والمقابل المستلم أو المستحق.

9. الرسوم والعمولات
يتم احتساب الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

ويتم تسجيل العمولة المستحقة عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كإيراد على مدى فترة المعاملة.

تتحقق رسوم هيكلة وتنظيم معاملات التمويل لأطراف أخرى أو بالنيابة عنهم كإيراد عند استيفاء المجموعة لجميع التزاماتها المتعلقة بالمعاملات ذات الشأن.

أ ج) تخصيص الأرباح بين المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار
تمتلك المجموعة سجلات منفصلة للأصول التي يمولها المالكين، وشبه حقوق الملكية، والموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة. كما يتم تخصيص جميع الإيرادات المولدة من تمويل هذه الأصول من قبل حسابات الاستثمار لصالح العملاء، بعد اقتطاع المخصصات، واحتياطي مخاطر الاستثمار، وإحتياطي معادلة الأرباح، وحصة المضارب من الأرباح، والرسوم الإدارية.

تتحمل المجموعة بصورة مباشرة المصاريف الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة الصناديق.

يتم احتساب بعض حوافز الربح بناءً على مدة العقود مع أصحاب الحسابات المقيدة.

أهـ) تحويل الموجودات بين حقوق الملكية وشبه حقوق الملكية، والموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة
يتم تحويل الموجودات بين حقوق الملكية وشبه حقوق الملكية، و الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة بالقيم المتفق عليها.

أو) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومحاسبة التحوط
تستخدم المجموعة بعض أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (على غرار المشتقات) للتحوط الاقتصادي من مخاطر صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح. يتم احتساب هذه الأدوات مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام العقد، ويعاد قياسها لاحقًا بقيمتها العادلة. القيمة العادلة لأداة التحوط تعادل أسعارها السائدة في السوق أو تستند إلى عروض أسعار الوسيط. يتم الإفصاح عن الأدوات ذات القيمة السوقية الموجبة كموجودات، والأدوات ذات قيم سوقية السالبة يتم الإفصاح عنها كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

في ظروف معينة تدخل المجموعة في أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية. يتم تضمين التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة التي تم تخصيصها والمؤهلة كتحوط للقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد مع التغيير المقابل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المتحوط والذي يمكن أن ينسب إلى المخاطر التي يتم التحوط بشأنها. يتم تعديل الأرباح أو الخسائر غير المحققة على الموجودات المتحوطة والمنسوبة إلى المخاطر المتحوطة مقابل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتحوطة. بالنسبة للمشتقات التي لم يتم تحديدها في علاقة تحوط مؤهلة، يتم احتساب جميع التغييرات في قيمتها العادلة على الفور في بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أو) أدوات إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (يتبع)

تحوط التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام محتسب أو معاملة توقّع محتملة للغاية والتي يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة، ويتم احتساب الجزء الفعّال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات في بيان التغيرات في حقوق الملكية، ويتم عرضها في احتياطي التحوط. يتم احتساب أي جزء غير فعّال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات فوراً في بيان الدخل الموحد. تقوم المجموعة حاليًا بتحوط التدفقات النقدية لإدارة مخاطر معدل الربح على المطلوبات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

تحوطات تتأثر بشكل مباشر بالإصلاحات المعيارية لمعدل الربح المتغير
لغرض تقييم ما إذا كانت هناك علاقة اقتصادية بين البند (البنود) المتحوط وأداة (أدوات) التحوط، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير المعياري لم يتغير كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح العالمي المتغير.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية لمعاملة توقّع، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير المعياري لن يتم تغييره كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح المتغير بغرض تقييم ما إذا كانت معاملة التوقّع محتملة للغاية وتمثل تعرضًا للتغييرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة. عند تحديد ما إذا كان من المتوقع حدوث معاملة توقّع محددة مسبقًا في تحوط التدفقات النقدية المتوقفة، تفترض المجموعة أن التدفقات النقدية المعيارية لمعدل الربح المتغير المصنفة كتحوط لن يتم تغييرها كنتيجة لإصلاح معدل الربح المتغير المعياري.

ستتوقف المجموعة عن تطبيق السياسة المحددة لتقييم العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط (1) للبند المتحوط أو أداة التحوط عندما لا يعود عدم اليقين الناشئ عن إصلاح معدل الفائدة المعياري موجودًا فيما يتعلق بالتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الربح المتغير للبند أو الأداة المعنية أو (2) عند توقف علاقة التحوط. بالنسبة لتقييمها المحتمل بدرجة عالية للبند المتحوط ، لن تقوم المجموعة بعد ذلك بتطبيق السياسة المحددة عندما يكون عدم اليقين الناشئ من الإصلاح المعياري لمعدل الربح المتغير حول توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معدل الربح المتغير المعياري للبند المتحوط، أو لم يعد موجودًا، أو عند توقف علاقة التحوط.

أز) الإنخفاض في القيمة
يتم تقييم انخفاض قيمة الموجودات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة المالي رقم 30- "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة" على النحو التالي:

1. التمويل والذمم المدينة

أح) انخفاض القيمة
تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية من الأنواع التالية:

* جميع التمويلات الإسلامية وبعض الموجودات الأخرى (بما في ذلك مستحقات السلع والمرابحة)
* أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
* التزامات التمويل غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
* عقود الضمان المالي غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
* مستحقات الإيجار وموجودات العقود
* الأرصدة مع البنوك
* أرصدة الأطراف ذوي العلاقة

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا الأدوات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة على الأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة أو التعرض المقاس باستخدام نماذج معقدة وفرضيات جوهرية بشأن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء والخسائر الناتجة عن ذلك).

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أح) انخفاض القيمة (يتبع)

هناك عدد من الأحكام المهمة مطلوبة أيضًا في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- تحديد معايير تعريف التعثر؛
- اختيار النماذج والفرضيات المناسبة لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة؛
- تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق و الخسائر الإئتمانية المتوقعة المرتبطة بها
- إنشاء مجموعات من الذمم المدينة المماثلة لغرض قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR)
عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، ستقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التخلف عن السداد بتاريخ التقييم مع خطر التخلف عن السداد عند الاحتساب المبدئي. يجب إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

بالنسبة لمحفظة الشركات، تقوم المجموعة بإجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) على مستوى الطرف المقابل، حيث أن التصنيف الداخلي يتم حاليًا على مستوى الطرف المقابل ولا يتم تعيين التصنيف على مستوى التسهيلات. تحتفظ المجموعة بالتصنيف على مستوى التسهيلات باعتباره التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ نشأة التسهيل وتاريخ التقييم.

بالنسبة لمحفظة الأفراد، تقوم المجموعة حاليًا بإدارة محفظة الأفراد الخاصة بها على مستوى التسهيلات، وبالتالي يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على محفظة الأفراد على مستوى التسهيلات. ستعكس الأيام الماضية المستحقة (DPD) للتسهيلات الفردية على تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري
عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، تستخدم المجموعة نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص بها، والتقييمات الخارجية للمخاطر، وحالة تأخر الحسابات، وإعادة الهيكلة، وحكم خبراء الائتمان، والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك.

باستخدام حكمها الائتماني الخبير، وحيثما أمكن، التجربة التاريخية ذات الصلة، قد تقرر المجموعة أن التعرض قد شهد زيادة كبيرة في مخاطره الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة، ترى أنها تدل على ذلك والتي قد لا تنعكس آثارها بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

ترى المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز 30 يومًا بعد تجاوز الأصل موعد استحقاقه. يتم تحديد أيام تجاوز الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقرب تاريخ استحقاق لم يتم استلام الدفعة الكاملة بشأنه. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون اعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات والتحققات المنتظمة.

تصنف المجموعة أدواتها المالية في المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3، بناءً على منهجية انخفاض القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه: -

- المرحلة 1 – الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا: بالنسبة للأدوات المالية التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، لمدة 12 شهراً، تحتسب المجموعة مخصصات الخسائر المتوقعة لمدة 12 شهراً.
- المرحلة 2 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – غير ضعيفة ائتمانياً: بالنسبة للأدوات المالية التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة لكل التمويلات المصنفة في هذه المرحلة استناداً إلى بيان الاستحقاق الحقيقي/المتوقع، بما في ذلك تسهيلات إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة.
- المرحلة 3 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ضعيفة ائتمانيا: بالنسبة للأدوات المالية الضعيفة ائتمانياً، تحتسب المجموعة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. تستخدم عملية تحديد التعثر للمرحلة 3، لعدد أيام الاستحقاق البالغ عددها 90 يوماً.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أح) انخفاض القيمة (يتبع)

التعثر
يسعى معيار المحاسبة المالي رقم 30 إلى مواءمة محاسبة انخفاض قيمة الأدوات المالية مع الطريقة التي تدار بها مخاطر الائتمان داخلياً في المجموعة. في هذا السياق، تعد "مخاطر التعثر عن السداد" للأداة المالية مكونًا رئيسيًا لنموذج الخسارة المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30.

بشكل عام، تعتبر الأطراف المقابلة ذات التسهيلات التي تجاوزت 90 يومًا من تاريخ استحقاقها بأنها متعثرة.

قطاع غير التجزئة:
وضعت المجموعة التعريف التالي للتعثر (كما هو منصوص عليه في وثيقة بازل وإرشادات معيار المحاسبة المالي رقم 30):

عملاء غير التجزئة مع الخصائص التالية:
- كل أو أي من التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقًا لمدة 90 يومًا أو أكثر
- كل أو أي من التسهيلات التي وضعت على حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الربح)
- كل أو أي من التسهيلات حيث يتم وضع "مخصص محدد" جانباً بشكل فردي

التعثرات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس، أو موت المقترض (في ظل غياب خطة التعاقب أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على المجموعة.

لن تأخذ المجموعة في الاعتبار معيار الاستحقاق لمدة 90 يومًا في حالات التخلف عن السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة 90+ لعدد أيام الاستحقاق لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

وأدرجت الشركة التابعة، بنك فيصل المحدود، معياراً إضافياً لعدد أيام الاستحقاق لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، والذي يتطلب تصنيف جميع التسهيلات التمويلية التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقًا لمدة 60 يومًا أو أكثر كما في تاريخ بيان المركز المالي، ضمن المرحلة 2، بغض النظر عن تصنيف المخاطر الائتمانية.

قطاع التجزئة:
وضعت المجموعة التعريف التالي للتعثر:

جميع التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 90 يومًا أو أكثر

لن تأخذ المجموعة في الاعتبار معيار الاستحقاق لمدة 90 يومًا في حالات التخلف عن السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة 90+ لعدد أيام الاستحقاق لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:
- عقود التمويل غير الضعيفة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- عقود التمويل الضعيفة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات التمويل غير المسحوبة: كالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة، في حال تم سحب الالتزام، والتدفقات النقدية التي تتوقع الجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

تقيس المجموعة الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية مع مراعاة التدفقات النقدية المتوقعة، احتماليه حدوث التعثر في السداد (PD)، الخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)، عامل تحويل الائتمان (CCF) ومعدل الخصم. بالنسبة للمحافظ التي لا تتوفر فيها معلومات على مستوى الأداة، تقوم المجموعة بإجراء تقدير للخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس جماعي.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أح) انخفاض القيمة (يتبع)

المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الإئتمان المتوقعة هي بنية مصطلح المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المحددات بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD) هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. في حال عدم توافر بيانات الاسترداد، تستخدم المجموعة تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد بناءً على ممارسات السوق.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد (EAD) تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للطرف المقابل، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ القائم حالياً.

تحدد فترة التعرض الفترة التي يتم خلالها النظر في التعثر عن السداد وبالتالي تؤثر على تحديد احتماليه حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة (خاصة بالنسبة لحسابات المرحلة 2 مع الخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدى الحياة).

مع مراعاة استخدام احتماليه حدوث التعثر في السداد بحد أقصى مدته 12 شهراً للأصول المالية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان زيادة جوهرية، تقيس المجموعة الخسائر الإئتمانية المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التعثر في السداد خلال الفترة التعاقدية القصوى، التي يتعرض خلالها لمخاطر الائتمان، حتى لو كانت لأغراض إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة الحسبان المدة الأطول. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يحق فيه للمجموعة المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام أو ضمان قرض.

دمج المعلومات التطلعية
تدمج المجموعة معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، وقياسها الخسائر الائتمانية المتوقعة. تُصدر المجموعة سنويًا بيانات تنبؤات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) ووحدة التحريات الإقتصادية (EIU) في بلد التعرض ذي الصلة.

تقوم الإدارة باتخاذ قرارات حكمية عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي. تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في نموذج احتمالية التعثر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، من بين أمور أخرى، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي.

استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد
درجات تصنيف المخاطر الائتمانية وأيام الاستحقاق هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب نوع المُقترض، وعدد أيام الاستحقاق، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أح) انخفاض القيمة (يتبع)

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر في السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي.

بالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تحسب المجموعة تقديرات PiT PD وفقًا لثلاثة سيناريوهات، الحالة الأساسية، والحالة الجيدة والحالة السيئة. ثم يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المناسبة المرجحة الاحتمالية من خلال تعيين الاحتمالات، بناءً على ظروف السوق الحالية ، لكل سيناريو.

بالنسبة لمحفظة الشركات، ومن خلال المراجعة السنوية لمحفظة الشركات، ترصد المجموعة أداء سنويًا لحساب احتمالية حدوث التعثر في السداد يعتمد على الأفق لمدة عام على مدار السنوات الخمس الماضية. يتم تجميع احتمالات حدوث التعثر في السداد هذه وفقًا لتصنيفات المخاطر الداخلية (أي من 1 إلى 7). يوفر متوسط معدل التعثر في السداد لـتعثر 5 سنوات المرصود من خلال دورة احتمالية حدوث التعثر في السداد.

محفظة الأفراد مقسمة على أساس المنتجات التي تُظهر السلوك المتميز إلى الفئات التالية:

- تمويل السيارات؛
- تمويل الرهن العقاري؛
- تمويل شخصي؛ و
- بطاقات الائتمان.

يتم قياس احتمالية التعثر في السداد لكل قطاع باستخدام تقدير التعثر المرصود، وبالتالي يتم حساب احتمالية التعثر في السداد استنادًا إلى مستوى أيام الاستحقاق لكل قطاع على حدة. بموجب هذا التحليل، يتم تتبع حالة تأخر الحسابات في فترة زمنية مدتها سنة واحدة مع دورة شهر متحرك. تؤخذ بالاعتبار بيانات أيام الاستحقاق ما لا يقل عن 5 سنوات.

يتم ضبط احتمالية التعثر في السداد المشتقة مع معلومات تطلعية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي، ومعايرتها لاشتقاق احتمالية التعثر في السداد النهائية بشكل منفصل لمحفظة الشركات والأفراد.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها
في حالة إعادة التفاوض على شروط الأصول المالية أو تعديلها أو استبدال أحد الأصول المالية الحالية بأصل جديد حسب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم ما اذا كان يجب إلغاء احتساب الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- اذا كانت عملية إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي لإلغاء إحتساب الأصل، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل سيتم تضمينها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- اذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي لإلغاء احتساب الأصل الموجود حالياً، يتم التعامل مع القيمة العادلة للأصل الجديد على أنها التدفقات النقدية النهائية في وقت إلغاء الاحتساب. هذا المبلغ متضمن في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي المخصوم من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب الى تاريخ بيانات المركز المالي، مع استعمال معدل الربح الفعلي للاصل الموجود حالياً.

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً
في تاريخ بيان المركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

الأدلة على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:
- كل أو أي من التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقًا لمدة 90 يومًا أو أكثر
- كل أو أي من التسهيلات الموضوعة على حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الربح)
- كل أو أي من التسهيلات حيث يتم عمل "مخصص محدد" جانباً بشكل فردي
- خرق التعهدات المالية التي تعتبر جوهرية. ستحدد المجموعة هذه الجوهرية بناء على الأثر السلبي للخرق على التصنيف الائتماني للمدين.
- التعثرات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس (الذي تقدم به المقترض، أو بدأه البنك ضد المقترض) وموت المقترض (في غياب خطة التعاقب أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على المجموعة.
- يقوم البنك بشطب أو عمل مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض جوهري في جودة الائتمان، بعد تحمل البنك للتعرض.
- يقوم البنك بتحويل الالتزامات الائتمانية بمبلغ أقل من قيمتها النقدية المعادلة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أح) انخفاض القيمة (يتبع)

- يوافق البنك على إعادة هيكلة متعثرة للالتزام الائتماني، حيث من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقلص الالتزام المالي الناجم عن الإعفاء المادي، أو التأجيل، أقساط السداد؛
- تشير إعادة الهيكلة المتعثرة إلى الحالات التي يقوم فيها البنك بعمل تسوية سواء بإرادة البنك أو خلاف ذلك. الإعفاء يعني تخفيض مبلغ السداد أو الربح الذي يمكن أن يشمل التأجيل إعطاء فترات سماح أو تغييرات في الأقساط تؤدي إلى تأخير الاستحقاق.
- يعتبر البنك أنه من غير المرجح أن يدفع المدين التزاماته الائتمانية بالكامل (أي أصل الدين أو الربح أو الرسوم أو أي مبلغ آخر) ، دون اتخاذ إجراءات مثل تحقق الضمان (إذا تم الاحتفاظ به).

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي
يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإجارة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم الإفصاح عن الخسارة على الالتزامات غير المسحوبة والضمانات المالية في المطلوبات الأخرى.

شطب الأصل
يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عندما تتوقف المجموعة عن متابعة استرداد هذه المبالغ. اذا كان المبلغ الذي سيتم شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكمة، يتم أولاً التعامل مع الفرق كزيادة في المخصص الخسارة الذي سيطبق لاحقاً مقابل إجمالي القيمة الدفترية. ويتم عكس أية مبالغ مستردة لاحقاً من مصروفات خسارة الائتمان.

تقوم المجموعة بشطب الأصول المالية، جزئياً أو كلياً، اذا استنفذت جميع الطرق العملية لاسترداد الأموال، وخَلُصت لعدم وجود احتمال معقول للاسترداد. المؤشرات التي تشير لعدم وجود احتمال معقول للاسترداد هي (i) وقف نشاط التنفيذ (ii) عندما تكون طريقة المجموعة للاسترداد هي تنفيذ الرهن على الضمان وقيمة الضمان تدل بانه لا وجود لاحتمال معقول للاسترداد الكلي. مع ذلك، يجوز للمجموعة شطب الموجودات المالية التي لا تزال خاضعة لنشاط التنفيذ.

أط) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية المبينة أعلاه) في تاريخ رفع التقارير لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات مولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات مولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

أي) صكوك سيادية وصكوك الشركات
هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. تقيم الصكوك في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للتحصيل - تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية، وتتكون من الأصول السائلة عالية الجودة، والتي عادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدي. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحصيل وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحصيل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. هذه المحفظة، مع توليد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، يتم الاحتفاظ بها أيضا لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ ك) احتياطي معادلة الأرباح
يتم التخصيص لاحتياطي معادلة الأرباح من الدخل الناتج من حقوق الملكية أو شبه حقوق الملكية، لغرض إدارة معدل عائد المخاطر (بما في ذلك المخاطر التجارية المنقولة).

يتم احتساب المساهمة في احتياطي معادلة الأرباح في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم احتساب استخدام / عكس احتياطي معادلة الأرباح في حال انتفاء الحاجة للاحتياطي، وذلك وفقاً لرأي الإدارة. يتم احتساب العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي معادلة الأرباح كجزء من شبه حقوق الملكية، أو حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي معادلة الأرباح على أساس سنوي، وذلك باستخدام نهج التحديث السريع، وفقاً لسياسات إدارة المخاطر للمجموعة.

أ ل) احتياطي مخاطر الاستثمار
يتم تخصيص لاحتياطي مخاطر الاستثمار من الدخل الناتج من حقوق ملكية المساهمين أو شبه حقوق الملكية، لغرض خلق احتياطي مقابل مخاطر الائتمان والسوق والاستثمار في الأسهم المتعلقة بشكل أساسي بالخسائر المحتملة المستقبلية المتبقية (بعد انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المحتسبة بموجب سياسة انخفاض القيمة).

يتم احتساب المساهمة في احتياطي مخاطر الاستثمار في بيان الدخل الموحد المخصص لحقوق ملكية المساهمين أو حاملي حسابات شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

تم احتساب استخدام / عكس احتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع حدث الخسارة، أو في حال انتفاء الحاجة للاحتياطي، وذلك وفقاً لرأي الإدارة. يتم احتساب العكس في بيان الدخل الموحد المخصص لحقوق المساهمين أو شبه حقوق الملكية، ولا يتم مقاصتها مع الخسارة المعنية، حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي مخاطر الاستثمار كجزء من شبه حقوق الملكية أو حقوق ملكية المساهمين، حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي مخاطر الاستثمار على أساس سنوي، وذلك باستخدام نهج التحديث السريع وفقاً لسياسات إدارة المخاطر للمجموعة.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع الحدث الأساسي.

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

معيار المحاسبة المالي رقم (45) – شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (45) – شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "شبه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب ، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وشبه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لشبه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة ، بناءً على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت للإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تؤتمن على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالي رقم (48): الهدايا والجوائز الترويجية
يحدد هذا المعيار متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية المطبقة على الهدايا والجوائز الترويجية التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية. ويصنفها المعيار إلى (أ) الهدايا الترويجية التي يتم فيها الاستحقاق بشكل فوري؛ (ب) الجوائز الترويجية التي يتم الإعلان عنها مسبقاً ليتم منحها في تاريخ مستقبلي؛ (ج) برامج الولاء التي يتم فيها تراكم الالتزام على مدى فترة من الزمن.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (49) - إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات ذات التضخم الكبير

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات ذات التضخم الكبير. يسري هذا المعيار على المؤسسات التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة الاقتصادات ذات التضخم الكبير، وعلى البيانات المالية الموحدة للمؤسسة إلى حد الآثار المتعلقة بالشركة (الشركات) التابعة التي تكون عملتها (عملاتها) الوظيفية هي عملة (عملات) الاقتصاد (الاقتصادات) ذات التضخم الكبير.

يحدد المعيار العوامل ذات الصلة لتحديد الاقتصاد (الاقتصادات) ذات التضخم الكبير.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

أوصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأن تطبق جميع المؤسسات العاملة في نفس الاقتصاد ذي التضخم الكبير هذا المعيار اعتباراً من نفس التاريخ لضمان إمكانية المقارنة بين نتائجها.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالي رقم (50) - إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك الصناديق الاستثمارية)

يحل هذا المعيار محل "معيار المحاسبة المالي رقم (14) - الصناديق الاستثمارية"، ويحدّث إطار إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

وتشمل التحسينات الرئيسية الموائمة مع معيار المحاسبة المالي رقم (1) المعدّل والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإزالة البيان المنفصل لاستثمارات المحفظة (المتضمن الآن في الملاحظات)، وإلغاء مفهوم قيمة ما في حكم النقد، وإدخال مبادئ المحاسبة لشبه حقوق الملكية.

كما يوفر المعيار إرشادات للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية التي لديها كيانات افتراضية متعددة أو صناديق فرعية، ويقدم متطلبات بشأن فرق صافي قيمة الأصول، ويزيل المتطلبات السابقة للحوكمة وإعداد التقارير لأصحاب المصلحة، ويمنح إعفاءات من التوحيد أو المحاسبة بطريقة حقوق الملكية بناءً على نموذج الأعمال الفريد ونية الاستثمار للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالي رقم (51) – المشاريع التشاركية

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (3) - (التمويل بالمضاربة) و معيار المحاسبة المالي رقم (4) - (التمويل بالمشاركة)، ويوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر الشريك العامل والمشروع. تم توسيع نطاق هذا المعيار ليشمل أنواع إضافية من المشاريع، على سبيل المثال، المشاركة الجارية، والمشاركة المتناقصة، والمضاربة المقيدة.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالي رقم (52) – المبيعات مؤجلة التسليم: السلم والاستصناع

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (7) – السلم والسلم الموازي، معيار المحاسبة المالي رقم (10) – الاستصناع و الاستصناع الموازي. هذا المعيار يوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري والبائع، بما في ذلك المعالجة المحاسبية للسلم والاستصناع الموازيان. يتوافق هذا المعيار مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (30) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

سحب معيار المحاسبة المالي رقم (26) – الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية توجيهات تتعلق بسحب معيار المحاسبة المالي رقم (26) – الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة ("التوجيهات"). بعد السحب، سيتم احتساب الاستثمار في العقارات وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (40) - العقارات الاستثمارية.

التوجيهات سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

3. نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
احتياطي النقد لدى المصارف المركزية	46,343	43,004
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	410,966	396,455
	457,309	439,459

4. إيداعات السلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
إيداعات / عقود سلع	193,726	118,848
ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة	(109)	(342)
	193,617	118,506

5. عقود التمويل

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
تمويلات مرابحة وتورق	1,981,483	1,536,054
تمويل مشاركة	1,395,359	1,229,122
تمويلات استصناع	380,749	241,965
	3,757,591	3,007,141
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(210,870)	(212,188)
	3,546,721	2,794,953

عقود التمويل تشمل تسهيلات معاد هيكلتها بمبلغ 19.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 127.8 مليون دولار أمريكي).

5. عقود التمويل (يتبع)

وفيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
كما في 1 يناير	212,188	214,980
مخصص السنة	37,730	67,676
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(32,471)	(37,767)
المستخدم خلال السنة	(5,138)	(30,751)
فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية	(1,439)	(1,950)
كما في 31 ديسمبر	**210,870**	212,188

6. أوراق مالية استثمارية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
أدوات دين – غير مدرجة	3,783	10,537
أدوات حقوق الملكية – مدرجة	79	2,814
	3,862	13,351
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
أدوات دين – مدرجة	-	144,090
أدوات دين – غير مدرجة	2,246,210	2,291,361
أدوات حقوق الملكية – مدرجة	35,025	39,306
أدوات حقوق الملكية – غير مدرجة	171,735	169,826
	2,452,970	2,644,583
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(141,748)	(144,674)
	2,311,222	2,499,909
أدوات استثمارية بالتكلفة المطفأة		
أدوات دين – مدرجة	116,957	96,290
أدوات دين – غير مدرجة	19,783	29,935
	136,740	126,225
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**-**	(5,044)
	136,740	121,181
	2,451,824	2,634,441

الأوراق المالية الاستثمارية تشمل صكوكاً بمبلغ 324 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 553.3 مليون دولار أمريكي)، والتي تم إعادة شراؤها مع طرف مقابل آخر.

6. أوراق مالية استثمارية (يتبع)

تشكل الصكوك السيادية 97% من إجمالي أدوات الدين (31 ديسمبر 2024: 97%).

تتضمن الأدوات المالية الاستثمارية استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها 9.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 2.5 مليون دولار أمريكي) قامت بها شركة تابعة للمجموعة.

بعض الأصول بما مجموعه 4.5 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024 :4.5 مليون دولار أمريكي) المتضمنة أعلاه محتفظ بها لدى طرف ثالث نيابة عن المجموعة.

فيما يلي الحركة في المخصص المتعلق بانخفاض القيمة:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
كما في 1 يناير	149,718	149,515
مخصص السنة	21	5,514
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(6,618)	(5,652)
المستخدم خلال السنة	(1,272)	-
فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى	(101)	341
كما في 31 ديسمبر	**141,748**	149,718

يحدد معيار المحاسبة المالية رقم (33) تراتبية تقنيات التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات لتقنيات التقييم قابلة للرصد من عدمه. المدخلات القابلة للرصد تعكس معلومات السوق المستمدة من مصادر مستقلة؛ في حين أن المدخلات غير القابلة للرصد تعكس فرضيات السوق. هذان النوعان من المدخلات خلقا تراتبية القيمة العادلة التالية:

المستوى 1 – الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2 – مدخلات قابلة للرصد لموجودات ومطلوبات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى 1 إما بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى 3 – مدخلات للاستثمارات لا تستند على بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).

تتطلب التراتبية استخدام معلومات السوق القابلة للرصد إن وجدت. تعتمد المجموعة أسعار السوق القابلة للرصد ذات الصلة في تقييماتها كلما كان ذلك ممكناً.

استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة

	المستوى 1	**المستوى 2**	**المستوى 3**	**المجموع**
31 ديسمبر 2025				
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	-	3,783	-	3,783
أدوات حقوق الملكية	79	-	-	79
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات دين	-	2,242,659	-	2,242,659
أدوات حقوق الملكية	33,397	-	35,166	68,563
	33,476	**2,246,442**	**35,166**	**2,315,084**
استثمارات غير مقاسة بالقيمة العادلة				
أدوات استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
أدوات دين	**113,185**	**19,843**	**-**	**133,028**

6. أوراق مالية استثمارية (يتبع)

استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
31 ديسمبر 2024				
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	-	10,537	-	10,537
أدوات حقوق الملكية	2,814	-	-	2,814
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات دين	-	2,431,659	-	2,431,659
أدوات حقوق الملكية	36,617	4,536	27,097	68,250
	39,431	2,446,732	27,097	2,513,260
استثمارات غير مقاسة بالقيمة العادلة				
أدوات استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
أدوات دين	90,137	24,891	-	115,028

تسوية بنود المستوى 3

	أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	
	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
كما في 1 يناير	**27,097**	42,361
اجمالي الأرباح المحتسبة في:		
- بيان الدخل	6	(484)
- حقوق الملكية	3,548	595
إعادة تصنيف	4,515	(15,375)
كما في 31 ديسمبر	**35,166**	27,097

7. الاستثمار في الشركات الزميلة

تتكون الاستثمارات في الشركات الزميلة، بصيغتها المعدلة لحصة المجموعة من نتائجها، مما يلي:

اسم الشركة	**2025**	**نسبة الملكية ٪**	2024	نسبة الملكية ٪	**بلد التأسيس**	**طبيعة النشاط**
الشركات غير المدرجة:						
سيتك الدولية لإدارة الأصول المحدودة	12,115	20	12,964	20	هونغ كونغ	ادارة الموجودات
نسيج ش.م.ب. (م)	65,956	31	68,231	31	البحرين	البنية التحتية
دلمونيا إديوبروب ذ.م.م	18,976	50	18,993	50	البحرين	عقارية
صندوق فيصل حلال أمداني	4,790	4	2,423	1	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي لنمو الادخار	2,408	12	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي السيادي FISIP-1	2,403	50	2,949	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي النقدي	1,138	-	978	1	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل لتخصيص الأصول - 3	361	100	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للتقاعد – سوق المال	194	12	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للتقاعد – دين	188	26	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للأسهم	16	-	18	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للأسهم 2	16	1	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للنمو المالي FISP-1	-	-	12	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي محمود مدت Plan-1	13	-	12	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي السيادي FISIP-11	-	-	4	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
أخرى	6	-	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
	108,580		106,584			

7. الاستثمار في الشركات الزميلة (يتبع)

خلال السنة، زادت الشركة التابعة للمجموعة من حصتها في هذه الصناديق، وبالتالي صنفتها كشركات زميلة

- تبلغ الحصة من احتياطيات الاستثمار في الشركات الزميلة 4.2 مليون دولار (31 ديسمبر 2024: 4.4 مليون دولار).
- يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها 78.1 مليون دولار (31 ديسمبر 2024: 81.2 مليون دولار).

ملخص المركز المالي للشركات الزميلة التي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية كما يلي:

نسيج ش.م.ب. (م)	**31 ديسمبر 2025**	31 ديسمبر 2024
اجمالي الموجودات	234,944	244,920
اجمالي المطلوبات	20,035	22,596
اجمالي الايرادات	4,050	3,512
إجمالي صافي الربح	(1,912)	(2,339)

8. موجودات أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ذمم مدينة	246,723	155,329
مستحقات من أطراف ذوي علاقة (إيضاح 32)	114	98
ضرائب – مؤجلة	8,335	13,570
ضرائب – حالية (ضرائب مدفوعة مقدماً)	15,723	14,026
موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع	2,676	2,722
	273,571	185,745
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(55,540)	(58,048)
	218,031	127,697

وفيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
كما في 1 يناير	58,048	66,222
مخصص السنة	691	251
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(251)	(8,177)
المستخدم خلال السنة	(3,721)	-
فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى	773	(248)
كما في 31 ديسمبر	**55,540**	58,048

.

9. استثمارات عقارية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
استثمارات عقارية	164,482	222,379
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(10,712)	(21,897)
	153,770	200,482

خلال السنة، تم بيع استثمار عقاري متمثل في مبنى مكاتب في جنيف، تحتفظ به شركة تابعة للمجموعة، بمبلغ 47.3 مليون دولار أمريكي، بشروط دفع مؤجلة.

تم تحديد القيمة الدفترية من قبل مقيمي عقارات خارجيين مستقلين استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى 2 في تراتبية القيمة العادلة.

بعض الموجودات بما مجموعه 0.6 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 0.6 مليون دولار أمريكي) المتضمنة أعلاه، محتفظ بها لدى طرف ثالث نيابة عن المجموعة.

الحركة في مخصص انخفاض القيمة للاستثمارات العقارية كانت كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
كما في 1 يناير	21,897	12,966
مخصص السنة	-	11,747
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	(837)
المستخدم خلال السنة	(11,747)	(1,731)
فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى	562	(248)
كما في 31 ديسمبر	**10,712**	21,897

10. عقارات قيد التطوير

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
أرض	129,716	129,716
تكاليف التطوير	52,060	46,560
	181,776	176,276

تمثل تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية المتكبدة مثل الطرق والشبكات، ومحطات الكهرباء، وتكاليف التصميم والإشراف. من المتوقع أن يتم الوفاء بالتزامات تكلفة البنية التحتية بالمبيعات المتوقعة. بناءً على ذلك، قدرت الإدارة أن القيمة الدفترية الحالية ليست أقل من صافي القيمة الممكن تحقيقها، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض في القيمة ضرورياً.

11. ممتلكات ومعدات

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	التكلفة	**الاستهلاك المتراكم**	**صافي القيمة الدفترية**	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي القيمة الدفترية
أراضي ومباني (معاد تقييمها)	109,856	(3,789)	106,067	102,542	(5,642)	96,900
تحسينات على العقارات المؤجرة	47,298	(21,958)	25,340	39,325	(18,479)	20,846
أثاث ومعدات	101,496	(54,206)	47,290	100,792	(56,736)	44,056
مركبات	27,927	(5,467)	22,460	21,110	(2,401)	18,709
حق استخدام الأصول	100,604	(42,982)	57,622	89,845	(38,177)	51,668
	387,181	**(128,402)**	**258,779**	**353,614**	**(121,435)**	**232,179**

بلغ الاستهلاك المحتسب للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 19.1 مليون دولار أمريكي 31 ديسمبر 2024: 13.8 مليون دولار أمريكي).

12. موجودات غير ملموسة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الشهرة	3,587	3,633
علاقات العملاء	944	1,523
إيداعات أساسية	601	1,587
برمجيات وموجودات غير ملموسة أخرى	8,698	10,103
	13,830	16,846

بلغ مخصص الاطفاء المحتسب للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مبلغ 8.5 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 8.3 مليون دولار أمريكي).

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المولدة للنقد بناءً على القيمة قيد الاستخدام (VIU) والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع (FVLCTS). تم تحديد حسابات القيمة قيد الاستخدام باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة ثلاث سنوات. يمثل معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية تكلفة رأس المال المعدل مقابل علاوة مخاطر مناسبة لهذه الوحدات المولدة للنقد. بالنسبة لحسابات القيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع، تم استخدام طريقة مُضاعف الشركات القابلة للمقارنة (CCM)، حيث تم النظر في مُضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للبنوك الإسلامية المدرجة العاملة في المنطقة. تم تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد للتأكد من معقولية القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع، ويتم تسجيل التعديل الناتج، إن وجد ، في بيان الدخل الموحد.

13. حسابات جارية للعملاء

تتضمن الحسابات الجارية للعملاء رصيداً يتعلق بأحد العملاء مقابل بمبلغ 186.8 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 186.9 مليون دولار أمريكي والتي تخضع لعقوبات بموجب تدابير الولايات المتحدة.

14. مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
مبالغ مستحقة لمصارف	1,075,026	1,686,527
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	33,579	32,378
	1,108,605	1,718,905

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف، ومؤسسات مالية وأخرى أرصدة بقيمة إجمالية تبلغ 419.2 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 419.5 مليون دولار أمريكي) من طرفين مقابلين خاضعين للعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية.

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية وأخرى مبلغ 324 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 553.3 مليون دولار أمريكي)، والتي تتكون من اتفاقيات إعادة الشراء مع طرف مقابل آخر.

15. المطلوبات الأخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الذمم الدائنة	233,186	282,619
التزامات إيجار تتعلق بأصول حق الاستخدام	67,529	59,212
مصروفات مستحقة	37,990	44,647
مخصص الضرائب – الحالية	60	249
مخصص الضرائب - المؤجلة	18,459	51,459
	357,224	438,186

16. شبه حقوق الملكية

تتكون شبه حقوق الملكية مما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
حسابات مضاربة – شركات	1,915,294	1,258,016
حسابات مضاربة – مؤسسات مالية	770,621	500,022
حسابات مضاربة – أفراد	789,541	745,220
وكالات من مؤسسات مالية	27,312	24,547
حركة القيمة العادلة وصرف العملات الأجنبية من الاستثمارات المنسوبة لشبه حقوق الملكية	(19,101)	(125)
	3,483,667	2,527,680

16. شبه حقوق الملكية (يتبع)

تستخدم المجموعة الأموال المذكورة أعلاه للاستثمار في الموجودات التالية:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	388,046	390,205
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	313
عقود التمويل	2,822,477	1,872,915
استثمارات في حقوق الملكية (1)	273,144	264,247
	3,483,667	2,527,680

(1) اعتباراً من 1 يناير 2023، يتضمن وعاء المضاربة غير المقيدة للشركة الأم تخصيصاً لاستثماراتها في الشركات التابعة، كونها تشكل جزءاً من مجموعة الموجودات المدرة للدخل التي تدعم حسابات الاستثمار في المضاربة. تماشياً مع متطلبات معايير المحاسبة المالية، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن احتياطيات تحويل العملات الأجنبية واحتياطيات القيمة العادلة الناشئة عن توحيد شركة تابعة أجنبية العائدة لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار. وفي حين أن هذا الإسناد يكون عند مستوى التوحيد، فإن وعاء شبه حقوق الملكية يأخذ في الاعتبار صافي قيمة الموجودات للاستثمار في شركة تابعة لغرض تخصيص الموجودات على أوعية المضاربة. يتم احتساب أي تغييرات لاحقة في قيمة صافي الاستثمارات في بيان الدخل وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار على التوالي.

تشمل أصول شبه حقوق الملكية للشركة الأم أيضاً على استثمارات في شركتها التابعة المصرفية (المشار إليها في البند (1) أعلاه)، وبالتالي تم الإفصاح عن توزيع الأصول حسب الملكية وفقاً لذلك.

توزيع الدخل حسب الملكية

	للسنة المنتهية في					
	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	ممولة ذاتياً	**ممولة من شبه حقوق الملكية**	**المجموع**	ممولة ذاتياً	ممولة من شبه حقوق الملكية	المجموع
الدخل						
الدخل من عقود التمويل	3,577	308,223	311,800	3,696	378,297	381,993
الدخل من استثمارات	10,231	362,102	372,333	1,511	471,414	472,925
إيرادات أخرى - صافي	21,747	59,468	81,215	35,359	45,075	80,434
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وغير المالية	(17,720)	-	(17,720)	(18,107)	-	(18,107)
صافي الدخل	**17,835**	**729,793**	**747,628**	22,459	894,786	917,245
الحصة من خسائر شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية	**(3,821)**	**946**	**(2,875)**	(7,268)	334	(6,934)
إجمالي الدخل	**14,014**	**730,739**	**744,753**	15,191	895,120	910,311
المصروفات						
المصروفات التشغيلية	218,399	-	218,399	197,794	-	197,794
الإستهلاك والإطفاء	27,527	-	27,527	22,130	-	22,130
إجمالي المصروفات	**245,926**	**-**	**245,926**	219,924	-	219,924
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والدخل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة	(231,912)	730,739	**498,827**	(204,733)	895,120	690,387
مخصصات الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي	(1,521)	**1,889**	**368**	(9,344)	(23,411)	(32,755)
حصة المجموعة كمضارب ووكيل	**362,905**	**(362,905)**	**-**	339,054	(339,054)	-
الربح قبل الدخل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة	**129,472**	**369,723**	**499,195**	124,977	532,655	657,632

16. شبه حقوق الملكية (يتبع)

حركة الاحتياطيات المنسوبة إلى شبه حقوق الملكية كما يلي:

	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي صرف العملات الأجنبية	المجموع
كما في 1 يناير 2025	**34,832**	**(1,011)**	**(145)**	**(33,801)**	**(125)**
الحركة في القيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية	(18,096)	-	-	-	**(18,096)**
الحركة في القيمة العادلة للأرض والمبنى	-	(2,916)	-	-	**(2,916)**
المحول خلال السنة	-	1,838	(1,838)	-	**-**
تسويات صرف العملات الأجنبية	(202)	(113)	(16)	2,367	**2,036**
كما في 31 ديسمبر 2025	**16,534**	**(2,202)**	**(1,999)**	(31,434)	**(19,101)**

	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي صرف العملات الأجنبية	المجموع
كما في 1 يناير 2024	13,169	(223)	(442)	(39,458)	(26,954)
الحركة في القيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية	21,606	-	-	-	21,606
الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات العقاري	-	(1,024)	-	-	(1,024)
الحركة في القيمة العادلة للأرض والمبنى	-	-	281	-	281
تسويات صرف العملات الأجنبية	57	236	16	5,657	5,966
كما في 31 ديسمبر 2024	34,832	(1,011)	(145)	(33,801)	(125)

17. رأس المال

	عدد الأسهم (بالآلاف)	رأس المال
المصرح به	8,000,000	2,000,000
الصادر والمدفوع بالكامل		
إجمالي الأسهم القائمة كما في 1 يناير 2024	3,030,755	757,690
اسهم الخزينة	(120,595)	(30,149)
كما في 31 ديسمبر 2025 (مدققة)	**2,910,160**	**727,541**
الصادر والمدفوع بالكامل		
إجمالي الاسهم القائمة كما في 1 يناير 2024	3,030,755	757,690
اسهم الخزينة	(120,595)	(30,149)
كما في 31 ديسمبر 2024 (مدققة)	2,910,160	727,541

17. رأس المال (يتبع)

كما في 31 ديسمبر 2025، يتكون إجمالي رأس مال شركة إثمار الصادر والمدفوع بالكامل من 3,030,755,027 سهمًا بقيمة 0.25 دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع 757,688,757 دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 757,688,757 دولار أمريكي). رأس مال شركة إثمار مقوم بالدولار الأمريكي، ويتم تداول هذه الأسهم في بورصة البحرين بالدولار الأمريكي وفي سوق دبي المالي بالدرهم الإماراتي.

كما في 31 ديسمبر 2025، تمتلك الإثمار 120,595,238 من أسهمها الخاصة (31 ديسمبر 2024: 120,595,238). ويتم الاحتفاظ بهذه الاسهم كأسهم خزينة، ويحق للمجموعة إعادة اصدارها في وقت لاحق.

يمتلك المساهم الرئيسي، دار المال الإسلامي ترست، بشكل مباشر ومن خلال ترتيبات التعيين مع الشركات التالية، 49.51% من إجمالي الأسهم القائمة ذات حقوق التصويت (صافي أسهم الخزينة) بنسبة 51.56%. وفيما يلي حصص ملكية دار المال الإسلامي ترست كما في 31 ديسمبر:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
دار المال الإسلامي ترست	جزر البهاما	790,416,000	%26.08
شركة الخليج الإسلامية للاستثمار المحدودة	جزر البهاما	594,129,224	%19.60
فيصل فاينانس (ماروك)	المغرب	78,729,704	%2.60
دار إنفست (جيرسي) ليمتد (سابقاً: شركة الاستثمارات الإسلامية المحدودة)	جيرسي	34,848,000	%1.15
شركة المدينة المنورة للاستثمار والتطوير التجاري	السعودية	2,415,505	%0.08
المجموع			**%49.51**

يوضح الجدول أدناه توزيع أسهم حقوق الملكية، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025 كالتالي:

التصنيف	عدد المساهمين	عدد الأسهم	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	4,167	1,297,866,118	%42.82
من 1% إلى 5%	5	348,343,685	%11.49
أكثر من 5%	2	1,384,545,224	%45.68
المجموع	4,174	3,030,755,027	

حصص أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الإثمار موضحة أدناه:

الإسم	عدد الأسهم
صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (نيابة عن دار المال الإسلامي ترست)	106,100
السيد تونكو يعقوب خيرا	106,100

يتمتع جميع المساهمين بحقوق تصويت عادية.

18. الاحتياطيات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
علاوة إصدار أسهم	149,085	149,085
احتياطي قانوني	43,503	43,391
احتياطي عام	50,727	50,727
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	4,491	4,245
احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	26,941	26,476
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	2,260	2,290
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	(164,962)	(163,687)
	112,045	112,527

19. حصص غير مسيطرة

تتضمن البيانات المالية الموحدة نسبة 100% من الموجودات والمطلوبات وأرباح الشركات التابعة. أما حصص ملكية المساهمين الآخرين في الشركات التابعة فتسمى حصص غير مسيطرة.

الجدول التالي يلخص الحصص غير المسيطرة للمساهمين في حقوق ملكية الشركات التابعة الموحدة:

	31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2024	
	حصص غير مسيطرة٪		حصص غير مسيطرة٪	
بنك فيصل المحدود	33	136,525	33	136,173
الجزيرة الصحية ش. م. ب. (م)	50	21,707	50	21,806
صندوق دلمونيا للتطوير	8	11,087	8	11,251
أخرى		(181)		218
		169,138		169,448

إن الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد البالغة 26 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 23.3 مليون دولار أمريكي) تمثل حصة المساهمين غير المسيطرين من أرباح هذه الشركات التابعة للسنوات المعنية.

20. العائد على السهم (الأساسي والمخفض)

يتم احتساب العائد (الأساسي والمخفض) لكل سهم بقسمة صافي دخل السنة المنسوب للمساهمين، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل خلال السنة.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
صافي الربح المنسوب للمساهمين (بالآلاف)	1,121	10,459
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل (بالآلاف)	2,910,160	2,910,160
الربح على السهم (الأساسي والمخفض) – بالسنتات الأمريكية	**0.04**	0.36

تم تضمين العائد على السهم للدخل والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في إيضاح رقم 35.

21. الدخل من عقود التمويل

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الدخل من تمويلات المرابحة والتورق	108,577	99,002
الدخل من تمويلات الاستصناع	25,241	28,652
الدخل من تمويل مشاركة	177,982	254,339
	311,800	381,993

22. الدخل من الاستثمارات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الدخل من أوراق مالية استثمارية بالتكلفة المطفأة	7,784	8,470
الدخل من أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	330,031	438,283
الدخل من أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	28,664	22,710
الدخل من الاستثمارات العقارية	5,854	3,462
	372,333	472,925

23. إيرادات أخرى - صافي

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
إيرادات خدمات مصرفية	66,472	55,304
إيرادات إيداعات السلع	9,644	6,630
ربح صرف العملات الأجنبية	2,877	18,339
ربح من استبعاد أصول ثابتة	2,222	161
	81,215	80,434

24. المصروفات التشغيلية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرواتب والمنافع الأخرى	86,076	81,922
مصروفات مكتبية	98,355	81,192
رسوم مهنية	10,927	9,860
مصروفات إدارية أخرى	23,041	24,820
	218,399	197,794

25. مخصص الانخفاض في القيمة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
في 1 يناير	583,315	593,166
مخصص السنة*	38,972	85,188
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(39,340)	(52,433)
المستخدم خلال السنة	(21,878)	(32,482)
فروق صرف العملات الأجنبية	1,200	(10,124)
كما في 31 ديسمبر	**562,269**	583,315

المخصصات المستخدمة خلال السنة تمثل المبالغ المشطوبة خلال السنة المتعلقة بالمرحلة 3.

* في سنة 2024، يشتمل مخصص الفترة على مبلغ 30.7 مليون دولار أمريكي ناتج عن خسارة التعديل من إعادة هيكلة تعرض سيادي لإحدى الشركات التابعة.

25. مخصص الانخفاض في القيمة (يتبع)

فيما يلي توزيع مخصصات إنخفاض القيمة على الموجودات المعنية:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
إيداعات السلع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى	109	342
عقود التمويل	210,870	212,188
استثمارات في المضاربة	176	176
استثمارات في شركات زميلة	1,473	1,472
استثمارات أوراق مالية	141,748	149,718
استثمارات في موجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة	49,735	49,735
موجودات أخرى	55,540	58,048
عقارات قيد التطوير	17,679	17,679
استثمارات عقارية	10,712	21,897
موجودات ثابتة	3,157	990
موجودات غير ملموسة	71,070	71,070
	562,269	583,315

مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي معلومات عن جودة الائتمانية للتمويلات والذمم المدينة. ما لم يذكر خلاف ذلك للموجودات المالية، فإن المبالغ المذكورة في الجدول تمثل المبالغ الدفترية الإجمالية.

31 ديسمبر 2025	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**المجموع**
إيداعات السلع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى				
إجمالي التعرضات	193,726	-	-	**193,726**
ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(109)	-	-	**(109)**
صافي التعرضات	**193,617**	-	-	**193,617**
عقود التمويل				
إجمالي التعرضات	2,663,935	827,459	266,197	**3,757,591**
ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(5,162)	(70,849)	(134,859)	**(210,870)**
صافي التعرضات	**2,658,773**	**756,610**	**131,338**	**3,546,721**
موجودات أخرى				
إجمالي التعرضات	213,222	7,010	53,339	**273,571**
ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,195)	(6)	(53,339)	**(55,540)**
صافي التعرضات	**211,027**	**7,004**	**-**	**218,031**
مجموع إجمالي التعرضات	**3,070,883**	**834,469**	**319,536**	**4,224,888**
ناقصاً: مجموع الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(7,466)**	**(70,855)**	**(188,198)**	**(266,519)**
مجموع صافي التعرضات	**3,063,417**	**763,614**	**131,338**	**3,958,369**

25. مخصص الانخفاض في القيمة (يتبع)

31 ديسمبر 2024	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
إيداعات السلع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى				
إجمالي التعرضات	118,848	-	-	118,848
ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(342)	-	-	(342)
صافي التعرضات	118,506	-	-	118,506
عقود التمويل				
إجمالي التعرضات	1,963,501	770,108	273,532	3,007,141
ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(4,341)	(80,107)	(127,740)	(212,188)
صافي التعرضات	1,959,160	690,001	145,792	2,794,953
موجودات أخرى				
إجمالي التعرضات	129,645	-	56,100	185,745
ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,948)	-	(56,100)	(58,048)
صافي التعرضات	127,697	-	-	127,697
مجموع إجمالي التعرضات	2,211,994	770,108	329,632	3,311,734
ناقصاً: مجموع الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(6,631)	(80,107)	(183,840)	(270,578)
مجموع صافي التعرضات	2,205,363	690,001	145,792	3,041,156

26. ضرائب

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ضرائب حالية	108,420	97,093
ضرائب مؤجلة	(6,077)	(5,835)
	102,343	91,258

تخضع المجموعة لضرائب على الدخل في بعض المناطق الأجنبية التي تمارس المجموعة أنشطتها في نطاقها. التقديرات مطلوبة لتحديد مخصصات الضرائب على الدخل. هناك بعض المعاملات والحسابات تكون فيها عملية تحديد الضرائب النهائية غير مؤكدة. وفي حالة إذا كان ناتج الضرائب النهائي على هذه الأمور مختلف عن المبالغ التي تم احتسابها مبدئياً، فإن مثل هذه الفروقات تؤثر على مخصصات ضرائب الدخل ومخصصات الضرائب المؤجلة في الفترة التي تم فيها تحديد هذا الفرق.

26. ضرائب (يتبع)

ذمم الضرائب الحالية المدينة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
في 1 يناير	13,777	(12,018)
مخصص السنة	(108,420)	(97,093)
المدفوعات	129,841	58,710
فروق صرف العملات الأجنبية والتغيرات الأخرى	(19,535)	64,178
في 31 ديسمبر	**15,663**	13,777

مطلوبات الضرائب المؤجلة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
في 1 يناير	(37,889)	(5,327)
مخصص السنة	6,077	5,835
التغيرات الناتجة عن احتياطي القيمة العادلة	20,173	(38,467)
فروق صرف العملات الأجنبية والتغيرات الأخرى	1,515	70
في 31 ديسمبر	**(10,124)**	(37,889)

تماشياً مع متطلبات قواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية، سنت مملكة البحرين وأصدرت المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي") في 1 سبتمبر 2024، والذي يُدخل ضريبة حد أدنى محلية إضافية تصل إلى 15% على الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت المقيمة في البحرين ضمن المجموعة للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025.

وفقاً لتقييم المجموعة لمدى انطباق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي وقواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية على المجموعة، فقد قيّمت وخلُصت إلى أنها خارج نطاق أحكام قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية على الدخل في البحرين أو القواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ("القواعد العالمية") لسنة 2025. والسبب وراء هذا الاستنتاج هو أنه ليس لديها إجمالي إيرادات سنوية موحدة تتجاوز 750 مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع السابقة.

وبناءً على ذلك، فإنها لا تتوقع أن تخضع لقانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي وقواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية للسنة المالية الحالية (2025).

بناء على تقييم المجموعة، حددت المجموعة أنها ستكون في نطاق انطباق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي اعتباراً من 1 يناير 2026.

معدل الضريبة الفعلي للشركة التابعة الأجنبية هو 53.4% (31 ديسمبر 2024: 54.4%).

27. معلومات القطاعات

تشتمل المجموعة على قطاعين رئيسيين وهما:

(أ) الأعمال المصرفية للأفراد / الشركات، حيث تقوم المجموعة بتلقي أموال وودائع العملاء، وتوفير التمويلات لعملائها من الأفراد والشركات.

(ب) إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية، حيث تقوم المجموعة بالمشاركة مباشرة في الفرص الاستثمارية.

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	**إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية**	**المجموع**	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية	المجموع
الدخل التشغيلي	721,658	23,095	**744,753**	885,757	24,554	910,311
إجمالي المصروفات	223,653	22,273	**245,926**	198,339	21,585	219,924
صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب الخارجية	**498,005**	**822**	**498,827**	687,418	2,969	690,387
المخصصات والضرائب الخارجية	(99,160)	(2,815)	**(101,975)**	(113,898)	(10,115)	(124,013)
ناقصاً: صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية	**(369,723)**	**-**	**(369,723)**	(532,655)	-	(532,655)
صافي الدخل للسنة	**29,122**	**(1,993)**	**27,129**	40,865	(7,146)	33,719
المنسوبة إلى:						
أصحاب حقوق ملكية الشركة	1,384	(263)	**1,121**	18,042	(7,583)	10,459
حصص غير مسيطرة	27,738	(1,730)	**26,008**	22,823	437	23,260
	29,122	**(1,993)**	**27,129**	40,865	(7,146)	33,719
إجمالي الموجودات	**6,655,515**	**928,722**	**7,584,237**	5,935,600	911,823	6,847,423
مجموع المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية	**7,354,182**	**48,972**	**7,403,154**	6,635,762	30,795	6,666,557

27. معلومات القطاعات (يتبع)

تتكون المجموعة من قطاعين جغرافيين وهما الشرق الأوسط وغيرها وآسيا

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	الشرق الأوسط وأخرى	**آسيا**	**المجموع**	الشرق الأوسط وأخرى	آسيا	المجموع
الدخل التشغيلي	24,589	720,164	**744,753**	29,933	880,378	910,311
إجمالي المصروفات	34,966	210,960	**245,926**	34,701	185,223	219,924
صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب الخارجية	**(10,377)**	**509,204**	**498,827**	(4,768)	695,155	690,387
المخصصات والضرائب الخارجية	(21,081)	(80,894)	**(101,975)**	(12,893)	(111,120)	(124,013)
ناقصاً: العائد لشبه حقوق الملكية	(27,098)	(342,625)	**(369,723)**	(23,022)	(509,633)	(532,655)
صافي الدخل للسنة	**(58,556)**	**85,685**	**27,129**	(40,683)	74,402	33,719
المنسوبة إلى:						
أصحاب حقوق ملكية الشركة	(55,902)	57,023	**1,121**	(38,427)	48,886	10,459
حصص غير مسيطرة	(2,654)	28,662	**26,008**	(2,256)	25,516	23,260
	(58,556)	**85,685**	**27,129**	(40,683)	74,402	33,719

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
إجمالي الموجودات	**1,374,796**	**6,209,441**	**7,584,237**	1,316,849	5,530,574	6,847,423
مجموع المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية	**1,565,738**	**5,837,416**	**7,403,154**	1,495,086	5,171,471	6,666,557

28. الزكاة

يقوم المساهمون والمستثمرون في الموجودات خارج الميزانية العمومية، وشبه حقوق الملكية بأداء الزكاة بصورة مباشرة عن توزيعات الأرباح، وبالتالي لا تقوم الإثمار بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار.

29. مطلوبات طارئة والتزامات

المطلوبات المالية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
موافقات ومصادقات	96,167	86,350
ضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء	925,816	572,112
مطالبات عملاء ومطالبات اخرى	39,325	14,795
	1,061,308	673,257

التزامات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
تسهيلات غير مسحوبة، وخطوط تمويل والتزامات أخرى بتمويل	**2,051,198**	1,786,459

كما في 31 ديسمبر 2025، يوجد على المجموعة مطالبات وقضايا مرفوعة ضدها في سياق العمل الاعتيادي. بناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع الالتزام المقدر الناتج عن هذه القضايا لا يعتبر جوهرياً لبيان المركز المالي الموحد للمجموعة، كون المجموعة قد رفعت دعاوى متقابلة ضد هذه الأطراف.

30. تمركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان

إن موجودات ومطلوبات المجموعة، بما فيها شبه حقوق الملكية، وخطابات الاعتماد والضمان، موزعة على المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية التالية:

31 ديسمبر 2025	المصارف والمؤسسات المالية	التجارة والصناعة	العقارات والإنشاءات	الحكومة والخدمات	الأفراد	الأقمشة	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	457,309	-	-	-	-	-	-	457,309
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	193,617	-	-	-	-	-	-	193,617
عقود التمويل	318,970	1,608,973	57,359	1,058,685	243,612	236,590	22,532	3,546,721
أوراق مالية استثمارية	144,713	25,256	1,497	2,280,304	-	-	54	2,451,824
استثمارات في شركات زميلة	96,465	-	12,115	-	-	-	-	108,580
موجودات أخرى	10,685	95,830	45,611	23,373	42,502	-	30	218,031
استثمارات عقارية	-	-	153,770	-	-	-	-	153,770
عقارات قيد التطوير	-	-	181,776	-	-	-	-	181,776
موجودات ثابتة	248,451	-	10,328	-	-	-	-	258,779
موجودات غير ملموسة	12,518	-	4	-	-	-	1,308	13,830
إجمالي الموجودات	**1,482,728**	**1,730,059**	**462,460**	**3,362,362**	**286,114**	**236,590**	**23,924**	**7,584,237**
حسابات جارية للعملاء	530,407	965,781	144,391	234,198	523,738	15,725	39,418	2,453,658
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	1,100,265	-	-	-	-	-	8,340	1,108,605
المطلوبات الأخرى	195,955	-	64,417	68,459	3,739	-	24,654	357,224
إجمالي المطلوبات	**1,826,627**	**965,781**	**208,808**	**302,657**	**527,477**	**15,725**	**72,412**	**3,919,487**
شبه حقوق الملكية	1,029,424	756,605	81,440	826,972	689,258	37,425	62,543	3,483,667
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	**2,856,051**	**1,722,386**	**290,248**	**1,129,629**	**1,216,735**	**53,150**	**134,955**	**7,403,154**
مطلوبات طارئة والتزامات	**704,946**	**1,720,254**	**29,037**	**399,822**	**-**	**176,289**	**82,158**	**3,112,506**
31 ديسمبر 2024								
إجمالي الموجودات	1,378,387	1,180,594	503,442	3,285,341	258,593	211,532	29,534	6,847,423
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	2,824,246	1,468,263	258,495	1,254,899	635,529	10,206	214,919	6,666,557
مطلوبات طارئة والتزامات	547,677	1,358,140	33,152	313,833	5,207	187,995	13,712	2,459,716

30. تمركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد و خطابات الضمان (يتبع)

31 ديسمبر 2025	آسيا / الباسيفك	الشرق الأوسط	أوروبا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	388,046	50,132	19,131	-	457,309
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	190,522	3,095	-	193,617
عقود التمويل	3,108,388	436,401	1,932	-	3,546,721
أوراق مالية استثمارية	2,308,420	143,350	54	-	2,451,824
استثمارات في شركات زميلة	11,533	97,047	-	-	108,580
موجودات أخرى	135,852	22,974	59,205	-	218,031
استثمارات عقارية	-	153,770	-	-	153,770
عقارات قيد التطوير	-	181,776	-	-	181,776
موجودات ثابتة	248,450	10,328	1	-	258,779
موجودات غير ملموسة	8,752	5,078	-	-	13,830
إجمالي الموجودات	**6,209,441**	**1,291,378**	**83,418**	**-**	**7,584,237**
حسابات جارية للعملاء	2,120,956	144,160	188,286	256	2,453,658
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	442,685	639,399	26,521	-	1,108,605
المطلوبات الأخرى	266,552	27,687	62,985	-	357,224
إجمالي المطلوبات	**2,830,193**	**811,246**	**277,792**	**256**	**3,919,487**
شبه حقوق الملكية	3,007,223	472,348	3,510	586	3,483,667
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	**5,837,416**	**1,283,594**	**281,302**	**842**	**7,403,154**
مطلوبات طارئة والتزامات	**3,078,757**	**33,749**	**-**	**-**	**3,112,506**
31 ديسمبر 2024					
إجمالي الموجودات	5,530,574	1,281,213	35,636	-	6,847,423
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	5,171,471	1,199,296	282,846	12,944	6,666,557
مطلوبات طارئة والتزامات	2,392,599	67,117	-	-	2,459,716

31. إدارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر في المجموعة
أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، وتلك الأنشطة تتضمن التحليل والتقييم والقبول والإدارة لدرجة من الخطورة او مجموع من المخاطر. المخاطرة هي جزء أساسي من العمل في القطاع المصرفي، وتلك المخاطر هي عواقب لا مفر منها من المشاركة في الأسواق المالية. تهدف المجموعة في تحقيق توزان معقول مابين المخاطر والعوائد، وتقليل احتمالية الآثار السلبية على الأداء المالي للمجموعة.

سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر في المجموعة مصممة لتحديد وتحليل المخاطر، ووضع ضوابط ومخففات مناسبة لتقليل المخاطر. تراجع المجموعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة باستمرار لتعكس التغييرات، في السوق والمنتجات وأفضل الممارسات المستجدة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بموجب السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم المخاطر المالية من خلال التعاون الوثيق مع وحدات التشغيل للمجموعة. أهم أنواع المخاطر المحددة من قبل المجموعة هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر السمعة، والمخاطر التشغيلية. مخاطر السوق تشمل مخاطر العملة، ومخاطر معدلات الارباح، ومخاطر السعر.

مخاطر الائتمان
مخاطر الائتمان تعتبر المخاطر الأكثر أهمية وانتشارًا بالنسبة للمجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، وهي مخاطر الخسائر المالية إلى المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف المقابل من الأداة المالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية. وهي تنشأ بشكل أساسي من التمويلات (التسهيلات الائتمانية للعملاء) ومن النقد و الودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى. بالإضافة لذلك، هناك مخاطر ائتمانية في بعض الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية، بما في ذلك الضمانات، وخطابات الاعتماد، والقبول، والالتزامات لتقديم الائتمان. يقوم قسم ادارة المخاطر بمراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان، والذي يقومون بتحديد المعلمات والحدود لتمويلات المجموعة و الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية.

اتخذت المجموعة تدابير وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اتباع نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير منح الائتمان للقطاعات المتأثرة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب التأثير المحتمل لبيئة الأعمال الصعبة على عمليات المجموعة ومركزها المالي ؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات ، والتأثير على تقييم الأصول ، والانخفاض في القيمة ، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء وتعهدات الديون ، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. كما وضعت المجموعة تدابير طارئة تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية الأعمال، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تتخذها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية ، وهي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة والقابلة للرصد.

31. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة المحتملة الناشئة عن التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغيرات السلبية في أسعار السوق المرجعية الأساسية، أي أسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم، ومعدلات الربح.

إن إدارة مخاطر السوق هي من مسؤولية وحدات الأعمال ذات الصلة مع شركات المجموعة، مع إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

إن التعرض للعملة لموجودات ومطلوبات المجموعة، بما في ذلك شبه حقوق الملكية، هو كما يلي:

31 ديسمبر 2025	دولار أمريكي	روبية باكستانية	دينار بحريني	يورو	درهم إماراتي	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	40,647	336,070	33,746	6,977	9,433	30,436	457,309
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	-	186,369	7,208	-	40	193,617
عقود التمويل	377,185	2,972,924	196,612	-	-	-	3,546,721
أوراق مالية استثمارية	24,897	2,308,420	118,453	-	-	54	2,451,824
استثمارات في شركات زميلة	-	11,533	97,047	-	-	-	108,580
موجودات أخرى	700	167,879	26	895	14	48,517	218,031
استثمارات عقارية	15,079	-	138,691	-	-	-	153,770
عقارات قيد التطوير	-	-	181,776	-	-	-	181,776
موجودات ثابتة	-	248,449	10,310	1	-	19	258,779
موجودات غير ملموسة	611	8,752	4,467	-	-	-	13,830
إجمالي الموجودات	**459,119**	**6,054,027**	**967,497**	**15,081**	**9,447**	**79,066**	**7,584,237**
حسابات جارية للعملاء	311,681	1,990,213	106,824	18,073	8,828	18,039	2,453,658
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	309,501	436,291	14,788	688	341,372	5,965	1,108,605
المطلوبات الأخرى	1,471	266,581	60,758	11,660	10,748	6,006	357,224
إجمالي المطلوبات	**622,653**	**2,693,085**	**182,370**	**30,421**	**360,948**	**30,010**	**3,919,487**
شبه حقوق الملكية	160,659	2,901,357	408,274	4,858	-	8,519	3,483,667
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	**783,312**	**5,594,442**	**590,644**	**35,279**	**360,948**	**38,529**	**7,403,154**
مطلوبات طارئة والتزامات	**1,112,969**	**1,896,929**	**33,750**	**45,885**	**842**	**22,131**	**3,112,506**
31 ديسمبر 2024							
إجمالي الموجودات	414,026	5,467,285	890,852	8,094	1,218	65,948	6,847,423
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	462,831	5,034,910	514,667	311,766	338,153	4,230	6,666,557
مطلوبات طارئة والتزامات	866,923	1,391,549	67,117	64,045	5,060	65,022	2,459,716

31. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

التخفيف من مخاطر الإئتمان
تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، وأولها تأمين التعرض بضمانات مناسبة. في حين أن وجود الضمان ليس شرطاً مسبقاً للحصول على الائتمان، فإن التعرضات مضمونة كلياً أو جزئياً كخط دفاع ثان. يوجد لدى المجموعة سياسة للتخفيف من مخاطر الائتمان والتي توفر إرشادات حول أنواع الموجودات التي يمكن قبولها كضمان ومنهجية تقييم هذه الموجودات. بشكل عام، يتم تقييم جميع الضمانات بشكل دوري حسب نوع الضمان. تم إثبات الصلاحية القانونية وإمكانية إنفاذ المستندات المستخدمة للضمانات بواسطة موظفين مؤهلين، بما في ذلك المحامون وعلماء الشريعة.

يتم دعم المحفظة الائتمانية للمجموعة بأنواع مختلفة من الضمانات، مثل العقارات والأسهم المدرجة، والنقد، والضمانات. تفضل المجموعة ضمانات ائتمانية سائلة وقابلة للتسويق؛ ومع ذلك يتم قبول أنواع أخرى من الضمانات، بشرط أن يكون من الممكن تقييم هذه الضمانات بشكل معقول.

تقييم الضمانات
عندما يتم تحديد الضمانات ذات القيمة المعقولة، فإن قيمتها ستتغير على مدار فترة زمنية بسبب الظروف الاقتصادية السائدة، وتصبح الآلات والمعدات متقادمة بسبب التطورات التقنية، وبسبب مرور الوقت، وبسبب الزيادة في توافر ضمانات مماثلة. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة على فترات ربع سنوية، ويتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة على فترات سنوية، ويتم تقييم العقارات مرة واحدة على الأقل كل عامين، ويتم تقييم الأصول الخاصة من نوع السفن والطائرات على فترات سنوية. يتم احتساب قيمة الضمان بعد تعيين مستويات مختلفة من التخفيضات اعتمادًا على نوع الضمان، ويتم توفير نفس الشيء في سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان. يجب تقييم الضمانات العقارية المتعلقة بالتعرضات المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 سنوياً.

تمركز الضمانات
قامت المجموعة بوضع حدود داخلية لتجنب التمركز الزائد على فئة معينة من الضمانات. تم وضع حدود قصوى حكيمة لقبول الضمان كمخففات لمخاطر الائتمان.

مخاطر السمعة
تُعرّف إدارة مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناشئة عن التصور السلبي من جانب العملاء، أو الأطراف المقابلة، أو المساهمين، أو المستثمرين، أو حاملي الديون، أو محللي السوق، أو الأطراف الأخرى ذات الصلة، أو الجهات التنظيمية، والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على قدرة المجموعة على الحفاظ على العلاقات التجارية الحالية، أو إقامة علاقات تجارية جديدة، والوصول المستمر إلى مصادر التمويل. لقد وضعت المجموعة إطار عمل، وحددت العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سمعتها. تعد إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة المجموعة المؤسسية، وهي متضمنة كجزء لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية.

المخاطر التشغيلية
مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة وأنظمة الرقابة أو الاشخاص والأنظمة أو الأحداث الخارجية، والتي تشمل على سبيل المثال حصر المخاطر القانونية ومخاطر الألتزام بأحكام الشريعة. هذا التعريف يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

من خلال إطار الرقابة والمراقبة والاستجابة للمخاطر المحتملة، فإن الإثمار قادرة على إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى مقبول.

مخاطر السيولة
مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة شركة الإثمار القابضة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، والتي قد تنشأ بسبب عدم التطابق في التدفقات النقدية.

تنشأ مخاطر السيولة إما:
- من عدم القدرة على إدارة النقصان أو التغيرات غير المتوقعة في مصادر التمويل ؛ أو
- من الفشل في التعرف على التغيرات في ظروف السوق، أو التعامل معها، والتي تؤثر على القدرة على تصفية الموجودات بسرعة وبأقل الخسائر في القيمة.

تضمن إدارة مخاطر السيولة توافر الأموال في جميع الأوقات لتلبية متطلبات التمويل، ويتم إدارة التمويل وإدارة السيولة بشكل مركزي من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO). تم تصميم سياسات السيولة لدى المجموعة للتأكد من أنها ستفي بالتزاماتها عند استحقاقها، وذلك من خلال ضمان قدرتها على توليد الأموال من السوق، أو امتلاك أصول سائلة عالية الجودة (HQLAs) لبيع وجمع الأموال الفورية دون تكبد تكاليف وخسائر غير مقبولة. تراقب شركة الإثمار القابضة بشكل منتظم التمركز في مصادر التمويل، وتضمن أن مصادر التمويل متنوعة بشكل كاف.

31. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

بيان الاستحقاقات التعاقدية (بناءً على جدول السداد) لموجودات ومطلوبات المجموعة، بما في ذلك شبه حقوق الملكية هي كما يلي:

31 ديسمبر 2025	حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	441,449	15,860	-	-	-	457,309
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية						
أخرى	179,512	14,105	-	-	-	193,617
عقود التمويل	392,860	425,091	1,078,291	1,292,528	357,951	3,546,721
أوراق مالية استثمارية	1,093	-	590,473	1,739,239	121,019	2,451,824
استثمارات في شركات زميلة	-	-	30,509	-	78,071	108,580
موجودات أخرى	94,216	31,809	71,322	1,600	19,084	218,031
استثمارات عقارية	-	-	-	15,079	138,691	153,770
عقارات قيد التطوير	-	-	38,552	143,224	-	181,776
موجودات ثابتة	3,214	8	40,750	53,872	160,935	258,779
موجودات غير ملموسة	-	-	3,872	8,754	1,204	13,830
إجمالي الموجودات	**1,112,344**	**486,873**	**1,853,769**	**3,254,296**	**876,955**	**7,584,237**
حسابات جارية للعملاء	2,453,658	-	-	-	-	2,453,658
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات						
أخرى	704,134	122,113	52,019	134,030	96,309	1,108,605
المطلوبات الأخرى	171,091	73,971	2,462	52,999	56,701	357,224
إجمالي المطلوبات	**3,328,883**	**196,084**	**54,481**	**187,029**	**153,010**	**3,919,487**
شبه حقوق الملكية	2,512,386	410,397	503,057	57,827	-	3,483,667
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	**5,841,269**	**606,481**	**557,538**	**244,856**	**153,010**	**7,403,154**
صافي الموقف	**(4,728,925)**	**(119,608)**	**1,296,231**	**3,009,440**	**723,945**	**181,083**
مطلوبات طارئة والتزامات	**2,171,014**	**523,304**	**389,833**	**27,246**	**1,109**	**3,112,506**
31 ديسمبر 2024						
إجمالي الموجودات	1,232,443	769,969	574,319	3,395,985	874,707	6,847,423
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	5,415,595	168,273	782,955	110,916	188,818	6,666,557
صافي الموقف	(4,183,152)	601,696	(208,636)	3,285,069	685,889	180,866

31. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر معدلات الربح
يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح. ويشتمل على الأدوات المالية للمجموعة بالقيم الدفترية، مصنفة بإعادة التسعير المتعاقد عليها أو تواريخ الاستحقاق أيهما يحدث أولاً.

31 ديسمبر 2025	حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	لا يوجد تأثر بالأسعار	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	-	-	-	-	-	457,309	457,309
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	193,617	-	-	-	-	-	193,617
عقود التمويل	1,660,203	601,421	794,478	321,214	159,578	9,827	3,546,721
أوراق مالية استثمارية	262,109	18,601	1,459,137	495,206	141,459	75,312	2,451,824
موجودات أخرى	1,629	1,629	1,629	20,962	17,215	174,967	218,031
إجمالي الموجودات المالية	**2,117,558**	**621,651**	**2,255,244**	**837,382**	**318,252**	**717,415**	**6,867,502**
حسابات جارية للعملاء	-	-	-	-	-	2,453,658	2,453,658
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	704,636	107,906	65,726	215,763	14,574	-	1,108,605
المطلوبات الأخرى	-	-	-	-	-	357,224	357,224
إجمالي المطلوبات المالية	**704,636**	**107,906**	**65,726**	**215,763**	**14,574**	**2,810,882**	**3,919,487**
شبه حقوق الملكية	593,107	447,636	769,075	1,127,821	546,028	-	3,483,667
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	**1,297,743**	**555,542**	**834,801**	**1,343,584**	**560,602**	**2,810,882**	**7,403,154**
إجمالي فجوة إعادة التسعير	**819,815**	**66,109**	**1,420,443**	**(506,202)**	**(242,350)**	**(2,093,467)**	**(535,652)**
31 ديسمبر 2024							
إجمالي الموجودات المالية	1,887,048	502,523	1,814,312	878,735	233,090	799,348	6,115,056
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	2,002,621	165,324	706,386	859,911	509,327	2,422,988	6,666,557
إجمالي فجوة إعادة التسعير	(115,573)	337,199	1,107,926	18,824	(276,237)	(1,623,640)	(551,501)

32. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذوي العلاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ يؤثر أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر.

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على ما يلي:

أ. أعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يملكون فيها حصص ملكية؛

ب. المساهمين الرئيسيين في الإثمار، والشركة الام الرئيسية والشركات التي تملك فيها حصص ملكية والشركات التابعة لتلك الشركات؛

ج. الشركات الزميلة للإثمار؛

د. الإدارة العليا.

تكون معاملات الأطراف ذوي العلاقة عبارة عن تحويل الموارد والخدمات، أو الإلتزامات بين الأطراف ذوي العلاقة، بغض النظر عن إذا تم احتساب السعر. يتم اعتماد المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سنوياً من قبل مجلس الإدارة، وتتم هذه المعاملت بشروط متفق عليها مع مجلس إدارة وحدات المجموعة المعنية.

تتكون الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة مما يلي:

31 ديسمبر 2025

	المساهمين والشركات التابعة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الموجودات					
عقود التمويل	373,422	-	-	-	373,422
استثمارات في شركات زميلة	-	108,580	-	-	108,580
موجودات أخرى	-	-	-	114	114
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	9,330	48	-	-	9,378
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	-	2,424	-	-	2,424
شبه حقوق الملكية	49,050	6,116	-	-	55,166
الإيرادات					
العائد إلى شبه حقوق الملكية	(865)	-	-	-	(865)
الدخل من عقود التمويل	3,688	-	-	-	3,688
حصة الخسارة من الشركات الزميلة بعد خصم الضرائب	-	(2,875)	-	-	(2,875)
أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	-	(346)	-	-	(346)
المصروفات					
المصروفات الإدارية والعمومية	(325)	-	(233)	-	(558)

32. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (يتبع)

31 ديسمبر 2024	المساهمين والشركات التابعة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الموجودات					
عقود التمويل	370,381	-	-	-	370,381
استثمارات في شركات زميلة	-	106,584	-	-	106,584
موجودات أخرى	-	-		98	98
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	13,007	60	-	-	13,067
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	-	7,489	-	-	7,489
شبه حقوق الملكية	24,548	-	-	-	24,548
الإيرادات					
العائد إلى شبه حقوق الملكية	(839)	-	-	-	(839)
الدخل من عقود التمويل	3,805	-	-	-	3,805
حصة الخسارة من الشركات الزميلة بعد خصم الضرائب	-	(6,934)	-	-	(6,934)
أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	-	(457)	-	-	(457)
المصروفات					
المصروفات الإدارية والعمومية	(325)	-	(298)	-	(623)

يحتفظ بعض الأطراف ذوي العلاقة ببعض الضمانات مقابل تسهيلات التمويل بشكل قانوني والتي تبلغ قيمتها 448.4 مليون دولارامريكي (31 ديسمبر 2024: 379.4 مليون دولار أمريكي) متعلقة ببعض التسهيلات التمويلية لصالح المجموعة.

يحتفظ بعض الأطراف ذوي العلاقة ببعض الموجودات الاستثمارية بشكل قانوني والتي تبلغ قيمتها 5.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 5.1 مليون دولار أمريكي) لصالح المجموعة.

يحتفظ دار المال الإسلامي ترست بما يساوي 19% من ملكية البنك في بنك فيصل المحدود، لصالح المجموعة.

33. إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال بمبدأ أشمل من "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي في:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل الجهات المنظمة التي يخضع لها القطاع المصرفي والتي تعمل ضمنها المجموعة.
- حماية قدرة المجموعة بالاستمرار على أساس فرضية الاستمرارية بحيث تستطيع مواصلة تقديم العوائد للمساهمين والمنافع للأطراف الأخرى الرئيسية؛
- والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعماله.

لا تشارك المجموعة في أي نشاط مصرفي على المستوى الفردي، وبالتالي لا تنطبق متطلبات بازل 3. تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بترخيص الفئة 1 لشركة الأستثمار. تتوافق الشركات التابعة مع توجيهات الجهات التنظيمية المحلية المعنية لإدارة رأس المال.

34. ارباح الأسهم المقترحة

لم يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: لا شيء).

35. الايرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة

وردت بعض الإيرادات للمجموعة وتكبدت بعض المصروفات خلال السنة من موجودات ومطلوبات تقليدية، يتم التعامل معها من خلال خطة الامتثال بأحكام الشريعة. تفاصيل إجمالي الإيرادات والمصروفات هي على النحو التالي:

	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الإيرادات		
الدخل من التمويلات الاخرى	949	916
حصة الخسارة من الشركات الزميلة بعد خصم الضرائب	(3,365)	(7,267)
الدخل / (الخسارة) من الاستثمارات	72	(104)
إيرادات أخرى	347	83
إجمالي الإيرادات	**(1,997)**	(6,372)
ناقصا: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	(357)	(1,760)
إجمالي الخسارة	**(2,354)**	(8,132)
المصروفات		
المصروفات الإدارية والعمومية	(3,367)	(4,245)
الإستهلاك والإطفاء	-	-
إجمالي المصروفات	**(3,367)**	(4,245)
صافي الخسارة قبل مخصصات الانخفاض في القيمة والضرائب الخارجية	**(5,721)**	(12,377)
مخصص الانخفاض في القيمة (صافي)	5,628	5,868
صافي الخسارة قبل الضرائب الخارجية	**(93)**	(6,509)
ضرائب خارجية	(1,643)	(955)
صافي خسارة السنة	**(1,736)**	(7,464)
متعلقة بالتالي:		
مساهمي الشركة	(2,180)	(7,493)
حصص غير مسيطرة	444	29
	(1,736)	(7,464)
خسارة السهم الأساسية والمخففة	**(0.07) سنت دولار أمريكي**	(0.26) سنت دولار أمريكي

36. المسئوليات الاجتماعية

قامت المجموعة بتطبيق التزامها بمسئولياتها الاجتماعية من خلال تبرعات لأسباب ومؤسسات خيرية.

37 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة، عند الضرورة، لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إن إعادة التصنيف لم تؤثر على الربح أو مجموع حقوق الملكية المعلنة سابقاً.